الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/17/MEX/1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2013
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

المكسيك

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-16137 240913 260913

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المنهجية

١- التقرير المقدم من دولة المكسيك هو نتاج عملية مشاورات واسعة بتنسيقٍ من وزارة العلاقات الخارجية. واشتركت في إعداده فروع السلطة التنفيذية ومؤسساتها، والسلطتان التشريعية[١] والقضائية[٢]، والمؤسسة الاتحادية للانتخابات. وقد جرى التشاور مع أكاديميين، وخبراء في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات من المجتمع المدني، بعقد منتديين بشأن القضاء وحقوق الإنسان، وبشأن القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. كما أُنشئت مائدة عمل مع منظمات المجتمع المدني لطرح قضيتي مكافحة الفقر وإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية[٣]. إضافة إلى ذلك، فقد أتاحت الدولة المجال لتلقي إسهامات وآراء منظمات المجتمع المدني والجمهور بصفة عامة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العلاقات الخارجية[٤].

ثانياً- السياق

٢- لقد شهدت المكسيك منذ أول تقييم أجرته لها آلية الاستعراض الدوري الشامل تقدما بالغ الأهمية في الجانب القانوني لحقوق الإنسان. فدخول الإصلاحات الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان وبدعاوى الحماية القضائية حيز النفاذ، واعتماد إصلاحات وتشريعات أخرى ضماناً لحماية حقوق الإنسان إنما يهدفان إلى جعل الفرد محور عمل الدولة، ويسهمان في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في البلد، وهي عملية يشارك فيها كل من منظمات المجتمع المدني والوسط الأكاديمي مشاركة نشطة. وبهذا، يشهد البلد أكبر توسّع في تقديم الضمانات لصالح الفرد منذ اعتماد الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية في عام ١٩١٧.

٣- وقد أبرم رئيس الجمهورية والقوى السياسية الرئيسية في البلاد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ "الاتفاق من أجل المكسيك" الذي اتُفق فيه على توطيد مجتمع قائم على الحقوق والحريات. وفي هذه الوثيقة، أُقرّ الدفاع عن حقوق الإنسان بوصفه سياسةً للدولة، والتُزم بكفالة الأمن والعدل للمكسيكيين، واتُفق على تعزيز الحكم الديمقراطي، وأُقرت ضرورة تحسين مستوى الشفافية والمساءلة.

٤- واضطلعت المحكمة القضائية العليا للدولة بمهمة رئيسية في حفز الوفاء بالالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد، بمراقبة مدى التقيد بأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية، وهو ما يشكل تقدماً مهماً في الأعوام الأخيرة.

٥- وفي الوقت نفسه، ما برح البلد يواجه بعض التحديات فيما يتعلق بتمام التمتع بحقوق الإنسان. إذ يجب مواصلة بذل الجهود وتكثيفها من أجل ضمان التزام سلطات البلد كافة بتنفيذ الإطار القانوني الجديد تنفيذاً كاملاً. ومن جهة أخرى، فمع أن البلد قد سجل

انخفاضاً مهماً في مناحي القصور الاجتماعي، إلا أن مكافحة الفقر لا تزال تحدياً قائماً حتى الآن[٥].

٦- وعن التحديات القائمة في مجالي الأمن والقضاء، فهي الحد من العنف، وضمان سيادة القانون، وتحقيق التعايش السلمي. ولمجابهة هذه التحديات، فقد رُسمت ونُفذت سياسة أصيلة للدولة، تتضمن خطوطَ عمل محددة تشمل جميع السلطات ومستويات الحكومة بهدف مشترك وهو أن تنعم المكسيك بالسلام، وهو الهدف المحدد في *الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨*.

٧- وفي ظل هذه الأحوال، تتقدم المكسيك لتقييمها الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، بوصفها دولةً قد أحرزت مظاهر تقدم بالغة الأهمية من أجل كفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها، وعقدت العزم على عدم التراجع مطلقاً في هذا المجال، بفضل العمل المشترك بين سلطات الدولة والمجتمع المكسيكي والمجتمع الدولي. لذا، ستواصل المكسيك في إطار الأمم المتحدة الاضطلاع بدور عظيم المسؤولية والاتساق مع التزامها الكامل بتعزيز حقوق الإنسان في العالم أجمع.

ثالثاً- الإطار التشريعي والمؤسسي

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣[٦]-٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٤٢)

٨- نُشر في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ نص الإصلاح الشامل للدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان المتمثل في تعديل ١١ مادة منه[٧]. وبموجب هذا الإصلاح الدستوري، فقد أُدمج مفهوم حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في الميثاق الأعظم للبلاد ورُفعت إلى المرتبة الدستورية حقوق الإنسان المكرّسة في المعاهدات الدولية التي تشكل المكسيك دولةً طرفاً فيها. وقد عكس هذا الإصلاح التزامات الدولة الطرف المتعلقة بمنع انتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها، والمعاقبة عليها، وجبر الأضرار الناجمة عنها، ونصّ على أن تعزز سلطات البلد حقوق الإنسان وتحترمها وتحميها وتكفلها، وفقاً لمبادئ عالمية الشمول، والترابط، وعدم القابلية للتجزئة، والتدرّج[٨].

٩- ويقرّ الإصلاح الدستوري ضرورة سن قوانين تنظيمية للمواد ١ (التعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان)، و١١ (طلب اللجوء واللجوء)، و٢٩ (تعليق ممارسة الحقوق والضمانات)، و٣٣ (الضمان المتعلق بجلسات الاستماع والإجراءات المتعلقة بقرار طرد الأجانب). وفيما يتعلق بجبر الضحايا، فقد نُشر قانون الضحايا العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. كما أعدت السلطة التنفيذية الاتحادية مشروعي قانونين تنظيميين بشأن المادتين ٢٩ و٣٣ المذكورتين، وسينظر فيهما الكونغرس لاعتمادهما كسائر القوانين.

١٠- ونُشر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ نص الإصلاح الدستوري المتعلق بالحماية القضائية، الذي يشكل توسعاً غير مسبوق في نظام الحقوق وإمكانية احتكام الأشخاص إلى القضاء، ليعزز بذلك السلطة القضائية الاتحادية ويوطد عمل المحكمة القضائية العليا للدولة بوصفها المحكمة الدستورية.

١١- ومن مظاهر التقدم الأخرى التي انطوى عليها الإصلاح الدستوري استحداث تعريف *المصلحة المشروعة*، الذي يجيز لأي شخص يعتبر أن مجاله الحقوقي قد تضرر أن يطلب الحماية القضائية الاتحادية، دون الحاجة إلى إثبات أي مصلحة قانونية. وينص هذا التعريف أيضاً على جواز طلب الحماية القضائية لامتناع السلطة عن اتخاذ إجراءات وللإضرار بالمصلحة الجماعية، ويخوّل المحكمة القضائية العليا للدولة سلطة إصدار إعلانات عامة بعدم دستورية أي قواعد قانونية، متى تكرر وجود اجتهاد قانوني بنفس المعنى[٩].

١٢- و نُشر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ قانون الحماية القضائية الجديد، الناظم للمادتين ١٠٣ و١٠٧ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، والذي تنفذ أحكامه عملية الإصلاح الدستوري وتجيز ذلك وتعزز الحماية القضائية باعتبارها إجراءً قضائياً فعالاً لحماية حقوق الإنسان. وباعتماد هذا القانون، تبدأ مرحلة جديدة لدعوى الحماية القضائية، متسقة مع المعايير الدولية والالتزامات الدولية للمكسيك المتعلقتين بإمكانية الاحتكام إلى القضاء وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة[١٠].

١٣- وقد كانت السلطة التشريعية جهةً فاعلة رئيسية في إحراز مظاهر التقدم المبيّنة. إذ درست العديد من اللجان كاللجان المعنية بالإدارة، وبالقضاء، وبحقوق الإنسان مشاريع التعديلات الرامية إلى إحداث تغييرات دستورية وأصدرت قرارات بها.

تعزيز المؤسسات

١٤- عزز الإصلاح الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وخوّلها سلطة التحقيق فيما يُرتكب من انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق[١١]. كما عزز الإصلاح الدستوري الهيئات العامة المستقلة لحقوق الإنسان في البلد، ونص، ضمن أحكام أخرى، على أن تُقيم السلطة رفضها أو عدم تنفيذها لأي توصية على أسس سليمة وتبرّره.

١٥- ونُشرت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ *الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨*، التي تهدف إلى تعظيم إمكانات المكسيك بتحقيق خمسة أهداف وطنية، هي: أن تنعم المكسيك بالسلام، وتشمل الجميع بالرعاية، في ظل نظام تعليم جيد، وتحقق الرخاء، وأن ينهض فيها الجميع بمسؤولياته[١٢]. وقد استُحدثت الخطة عقب إجراء عملية مشاورات وطنية شاملة للجميع وتعددية، بقيادة رئيس الجمهورية[١٣].

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٩، ٨٢، ٨٣)

١٦- حدد *البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢* التزامات الدولة بكفالة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها. ومن أجل رصد الوفاء بهذا الالتزام، أُنشئت في إطار لجنة السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان اللجنة الفرعية لمتابعة وتقييم البرنامج الوطني لحقوق الإنسان، التي شملت بين أعضائها منظمات المجتمع المدني[١٤]. وفي إطار هذه اللجنة الفرعية، تابعت المكسيك تنفيذ التوصيات المقدمة إليها في أول استعراض دوري شامل لها.

١٧- ويشكل استحداث *البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨* إحدى مهام الحكومة المكسيكية التي تحظى بأولوية عملها، باعتبار البرنامج أداةً تحدد الاستراتيجيات وخطوط العمل التي تضمن التقيد بالمبادئ الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقياس أثرها.

١٨- وقد وافق وزير الداخلية، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، في إطار لجنة السياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان، على الشروع في استحداث البرنامج الجديد. وستتولى وزارة الداخلية إعداده[١٥]، وستشترك فيه السلطات الاتحادية الثلاث والمستويات الحكومية الثلاثة ومنظمات المجتمع المدني. وستُجرى هذه العملية على أساس توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات الوطنية والدولية المعنية، وستُحدِّث التشخيص الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣.

رابعاً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ألف- مكافحة الفقر

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-١٠، ٦٥، ٦٦، ٦٧)

١٩- تشكل مكافحة الفقر والجوع إحدى أولويات جدول أعمال الحكومة، على النحو المحدد في الخطة الوطنية للتنمية. ولمجابهة هذا التحدي، تنفذ الدولة سياسة للتنمية الاجتماعية من الجيل الجديد، تهدف إلى كفالة إمكانية التمتع بمستوى أساسي من ممارسة الحقوق في المجتمع، وإنشاء استراتيجية لإجراءات إيجابية تستهدف السكان الذين يعيشون في حالة فقر، ولا سيما الأطفال والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والبالغين الكبار.

٢٠- ويتولى المجلس الوطني لتقييم سياسة التنمية الاجتماعية[١٦] قياس مستوى الفقر بمنظور متعدد الأبعاد استناداً إلى ثمانية مؤشرات[١٧]. وقد سجل المجلس في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ ارتفاعاً في نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر، إذ ارتفعت نسبتهم من ٤٤,٥ في المائة إلى ٤٦,٢ في المائة (أي من ٤٨ مليون شخص إلى ٥٢ مليون شخص)[١٨]. أما عن نسبة

السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع، فقد استقرت عملياً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠؛ إذ بلغت ١٠,٦ في المائة و١٠,٤ في المائة، على التوالي، أي ١١,٧ مليون شخص.

٢١- وسعياً إلى إصلاح هذا الوضع، فقد حافظت الحكومة الاتحادية في الأعوام الأخيرة على زيادةٍ إيجابية في مستوى الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية[١٩]. ففي عام ٢٠١٣، تبلغ نسبة الإنفاق على التنمية الاجتماعية، مقابل إجمالي الإنفاق المقرّر، ٥٨ في المائة.

٢٢- ويجدر إبراز أنه قد سُجل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ انخفاض في خمسة من مناحي القصور الاجتماعي الستة، وهي: إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وإمكانية الإفادة من الضمان الاجتماعي، وخدمات الإسكان الأساسية، وتلك المتصلة بنوعية ومساحات المساكن، والتخلف الدراسي[٢٠]. ولم يرتفع سوى مستوى القصور في إمكانية الحصول على الغذاء[٢١].

٢٣- وقد أسهم تنفيذ إجراءات مثل استحداث *برنامج فُرص* في كسر حلقة الفقر، ذلك أنها تحفز على تنمية قدرات الأسر المستفيدة فيما يتعلق بالغذاء والصحة والتعليم[٢٢].

٢٤- ومن أجل رعاية الشعوب الأصلية، استحدثت اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية[٢٣] برامج لدعم الإنتاج والاقتصاد الأصليين، كبرنامج الصناديق الإقليمية للشعوب الأصلية، وبرنامج التعاون لدعم الإنتاج الأصلي، وبرنامج المنظمات الإنتاجية لنساء الشعوب الأصلية، وبرنامج السياحة البديلة في مناطق الشعوب الأصلية. وخُصصت منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ موارد تقدر بنحو ٢ ٩٣٠ مليون بيزو[٢٤] للمنتجين من الشعوب الأصلية، ونسائها، ومنظماتها، وشركاتها السياحية.

باء- الحق في الصحة

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٦٨، ٦٩، ٧٠)

٢٥- يكفل كل من المادة ٤ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية وقانون الصحة العام الحق في الصحة. ويقدم نظام الصحة الوطني نظامين لإمكانية الحصول على الخدمات الصحية، هما: نظام الضمان الاجتماعي[٢٥]، الذي يمكن الإفادة منه باعتباره أحد حقوق العمالة؛ ونظام الحماية الاجتماعية في مجال الصحة، عن طريق *التأمين الشعبي*[٢٦].

٢٦- وفي عام ٢٠١٢، شملت المكسيك بخدمات *التأمين الشعبي*[٢٧] أكثر من ٥٢ مليون مكسيكي من غير المستحقين للإفادة من خدمات المؤسسات التابعة لنظام الضمان الاجتماعي بسبب وضعهم المهني[٢٨]. وبهذا، شملت التغطية بالخدمات الصحية في آذار/مارس ٢٠١٢ ما يربو على ١٠٦ ملايين شخص، أي قرابة ٩٤,٣٦ في المائة من السكان.

٢٧- وتعزيزاً لإمكانية الحصول على الخدمات الصحية في المناطق الريفية المهمّشة، رُفعت ميزانية *برنامج المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي - فُرص* في عام ٢٠٠٩ بمبلغ ٥٠٠ ١ مليون بيزو[٢٩] من أجل توسيع الهياكل الأساسية. وبنهاية عام ٢٠١٢، أفاد من البرنامج نحو ١٢ مليون شخص. ويباشر برنامج *القوافل الصحية*[٣٠] أعماله في المناطق عالية التهميش وشديدة التهميش؛ ففي عام ٢٠١٢، أفاد ما يربو على ٣,٨ مليون شخص من خدمات ٤٤٨ ١ وحدة صحية متنقلة. وفي منتصف عام ٢٠١٢، عُزّزت هذه الوحدات بعناصر للتفاعل الثقافي في مناطق الشعوب الأصلية.

٢٨- وارتفعت الميزانية المخصصة لتعزيز صحة الأمهات[٣١] بنسبة ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٣، بالنسبة إلى عام ٢٠١٢. وتُقدم الرعاية للأمهات في المناطق شديدة التفرّق جغرافياً التي يتعذر الوصول إليها بتنفيذ إجراءات مثل اعتماد *استراتيجية الحمل الصحي*[٣٢]، وإنشاء *مراكز الرعاية التوليدية في الريف*[٣٣] في عام ٢٠١١.

٢٩- وفيما يتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة[٣٤]، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أفاد ٦,٨ ملايين طفل من *برنامج التأمين الصحي للقرن الحادي والعشرين*[٣٥].

٣٠- ومن جانب آخر، فعلى الرغم مما أُحرز من مظاهر تقدم هائل في حالة المستحقين للإفادة من خدمات المؤسسات التابعة لنظام الضمان الاجتماعي، إلا أن من اللازم بذل مزيد من الجهود[٣٦] من أجل تحقيق الهدف المقرر لعام ٢٠١٥ المتمثل في خفض معدل وفيات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ليصل إلى ٣,٥ وفيات من كل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة[٣٧].

جيم- الحق في السكن

(التوصية الواردة في الفقرة ٩٣-٧٢)

٣١- تنص المادة ٤ من الدستور على هذا الحق. وتُناط باللجنة الوطنية للإسكان مهمة تنسيق سياسة البلد في هذا المجال، وبإنشاء وزارة التنمية الزراعية الإقليمية والحضرية في عام ٢٠١٣، ارتفع مستوى التنسيق في هذا المجال تيسيراً لإمكانية الحصول على السكن اللائق.

٣٢- وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، مُوِّل شراء المساكن الجديدة بمبلغ ٨,٨ ملايين بيزو، أي بنسبة ٣٩,٣ في المائة. ووُظفت نسبة ٥٢ في المائة من إجمالي المبلغ في شكل إعانات مخصصة للأسر محدودة الدخل، مقدمة من برنامج *البيت بيتك*، والصندوق الاستئماني الوطني للمساكن الشعبية[٣٨]، ووزارة التنمية الاجتماعية، بينما استُثمرت النسبة المتبقية من التمويل، ٤٨ في المائة، في شكل قروض.

٣٣- وفي الوسطين الريفي والأصلي، تشكل جودة المواد والمساحات والخدمات التحدي القائم في هذا المضمار. ولدى البلد برامج لخدمة أفقر قطاعات السكان، بيد أن من اللازم تصميم نظم للتمويل تضمن وصول هذه الخدمة إلى السكان العاملين في السوق الاقتصادي غير النظامي.

دال- الحق في الغذاء

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٦٨، ٧٠، ٧١)

٣٤- بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ نفاذ تعديل للمادتين ٤ و٢٧ من الدستور من أجل إقرار الحق في غذاء مغذٍّ وكافٍ وجيد، وإقرار التزام الدولة بكفالة الإمداد الكافي والملائم بالمواد الغذائية الأساسية.

٣٥- وقد أطلقت الحكومة الاتحادية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ *الحملة الوطنية لمكافحة الجوع*، وهي استراتيجية للإدماج الاجتماعي والرعاية الاجتماعية تهدف إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذوي لـ ٧,٤ مليون شخص يعيشون في حالة فقر مدقع ويعانون من نقص الغذاء[٣٩]، من أجل الإسهام في تمام ممارسة حقهم في الغذاء[٤٠].

٣٦- علاوة على ذلك، يقدم *برنامج فرص* إعاناتٍ نقدية مباشرة شهريا للأسر المستفيدة منه من أجل الإسهام في تحسين مستوى غذائهم من حيث الكم والجودة والتنوع. كما يقدم البرنامج الدعم الغذائي والتغذوي منذ بداية الحمل حتى السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل.

٣٧- وتُنفذ برامج أخرى[٤١] للأسر غير المستفيدة من خدمات برنامج *فرص*، *كبرنامج الدعم الغذائي*، الذي يسهم في تحسين إمكانية حصول السكان على الغذاء بتقديم إعانات نقدية للأسر المعيشية الريفية والحضرية التي تمنعها ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية من تنمية قدرات أفرادها في مجال التعليم و/أو الغذاء و/أو الصحة. وفي عام ٢٠١٢، أفادت من البرنامج ٦٧٣,٠٩٢ أسرة[٤٢]، منها ٧٠,٠٧٣ أسرة تقطن في مناطق الشعوب الأصلية.

هاء- الحق في التعليم

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٦٤، ٧٠، ٧٣، ٧٤)

٣٨- يرسي الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية في المادة ٣ منه أسس نظام التعليم الوطني، بإقرار الحق في التعليم العلماني، المجاني، الإلزامي في مرحلة التعليم قبل المدرسي، حتى المرحلة الثانوية منذ عام ٢٠١٢[٤٣]، فضلاً عن حرية التعليم. ويحدد القانون

العام للتعليم تنظيم وعمل نظام التعليم الإلزامي. وفي العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، عُمم التعليم الابتدائي في البلاد[٤٤].

٣٩- واعتُمد في شباط/فبراير ٢٠١٣ إصلاح دستوري لتحسين مستوى التعليم الإلزامي، بحيث تضمن المواد والمناهج والنظم المدرسية والهياكل الأساسية التعليمية وأهلية المعلمين والمديرين تعظيم مستوى تعلّم الطلاب. وينص هذا الإصلاح على أن يسهم التعليم في تعزيز التنوع الثقافي، والمساواة في التمتع بالحقوق، وأهمية الأسرة، وكرامة الفرد.

٤٠- ويُنشئ هذا الإصلاح الدستوري كل من الدائرة المهنية للمعلمين من أجل ضمان الجدارة المهنية بإجراء امتحانات تنافسية عامة، والنظام الوطني لتقييم التعليم، ويَرفع المعهد الوطني لتقييم التعليم إلى المرتبة الدستورية[٤٥]. ويزداد عدد المدارس ذات الدوام الدراسي الكامل زيادة هائلة، وتتراوح الساعات المدرسية بين ست وثمان ساعات يوميا تعزيزا لعملية تعليم الطلاب وتعلّمهم[٤٦].

٤١- ويقدم *برنامج فرص* إعانات في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي للأطفال والشباب المنتمين إلى أسر محدودة الدخل، بتعزيز التحاقهم بالمدرسة وانتظام الحضور المدرسي[٤٧]. وخلال العام الدراسي ٢٠١١- ٢٠١٢، حصل ٧٠٠ ٩٨٢ ٥ طالب على منح دراسية، وهو ما يفوق عدد الممنوحين في العام السابق بنسبة ١٥,٢ في المائة[٤٨]. وستصل نسبة ارتفاع عدد الممنوحين في المرحلتين الأساسية والثانوية بين العامين الدراسيين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٨ في المائة، ليبلغ مجموعهم ٨٠٠ ٠٤٦ ٦ طالب. وسيرتفع عدد الطالبات الممنوحات في الفترة نفسها بنسبة ١٦,٥ في المائة.

٤٢- وبغية رعاية الشعوب الأصلية، يسهم برنامج *المراكز الدراسية للشعوب الأصلية* في كفالة إمكانية التحاق أطفال الشعوب الأصلية بمختلف المراحل التعليمية ومواصلة دراستهم، وتعزيز التفاعل الثقافي، وتحسين مستوى تغذية هؤلاء الأطفال في أكثر البلديات تهميشا وارتفاعا في مستوى التخلف الدراسي. ويحضر إلى هذه المراكز في كل عام دراسي نحو ٠٠٠ ٦٠ شخص من مختلف الشعوب الأصلية[٤٩]. فضلاً عن ذلك، فقد دعم *مشروع المنح الدراسية للطلاب من الشعوب الأصلية في المرحلة الثانوية* في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ ٨٠٠ طالب من الشعوب الأصلية.

واو- الحق في العمل وحماية حقوق الإنسان في مجال العمل

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٣٠، ٦٢، ٦٤)

٤٣- نُشر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تعديل للقانون الاتحادي للعمل يعزز تهيئة فرص العمل بانتهاج طرائق جديدة للتعاقد، كما يعزز الظروف الأمنية والصحية في العمل، والحقوق النقابية مع توخي مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة. ويعزز القانون إمكانية

دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سوق العمل وحقوق العمال المهاجرين، ولا سيما في قطاع الزراعة، بتوسيع نطاق تغطيتهم بالخدمات الطبية والإعانات الاقتصادية في إطار نظام الضمان الاجتماعي، ويحظر صراحة الظروف التي تنطوي على أي تمييز.

٤٤- وعن حقوق النساء العاملات[٥٠]، يحظر القانون التسريح من العمل بسبب الحمل أو تغير الحالة الاجتماعية أو رعاية الأبناء الصغار، كما يحظر طلب شهادات طبية لإثبات عدم وجود حمل من أجل الالتحاق بالعمل أو البقاء فيه أو الحصول على ترقيات.

٤٥- كما يعاقب القانون على عمل الأطفال. ويشكل القضاء على هذه الإشكالية وحماية حقوق المراهقين إحدى أولويات سياسة العمالة في البلاد، بما يتسق مع أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وأُنشئت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه وحماية المراهقين العاملين في السن المسموح بها في المكسيك، التي تهدف إلى التنسيق فيما بين القطاعات في وضع الإجراءات المتعلقة بهذا المجال وتنفيذها وتقييمها.

٤٦- وستزداد عمليات التفتيش بنسبة ٧٢ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ باعتبارها أحد الأهداف المنشودة في هذا الصدد، بغرض التمكّن من تغطية نحو ٠٠٠ ٤٢٠ مركز للعمل والتحقق من تطابق عملها مع القانون.

٤٧- وتتولى الدائرة الوطنية للعمالة تنفيذ إجراءات دعم متنوعة تستهدف السكان العاطلين عن العمل كليا وجزئيا، عن طريق *برنامج دعم العمالة*[٥١]، *وخدمات التوظيف، وبرنامج الاستجابة لحالات الطوارئ في العمل*. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أفاد ٧٠٨ ٠٦٢ ٥ أشخاص، في إطار خدمات الدائرة الوطنية للعمالة[٥٢]، من إجراءات التوظيف المؤقت و/أو التوظيف و/أو التثبيت في العمل، بمعدل توظيف بلغ ٢٥,٤ في المائة.

زاي- الحق في بيئة صحية

٤٨- دخل في شباط/فبراير ٢٠١٢ تعديل للمادة ٤ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية حيز النفاذ من أجل إقرار الحق في بيئة صحية والمسؤولية المترتبة على الإضرار بالبيئة وإفسادها. كما أُقرّ على المستوى الدستوري الحق في الحصول على المياه وفي توافرها وفي الصرف الصحي للمياه، للاستهلاك الشخصي والمترلي، على نحو كافٍ وصحي ومقبول ومتاح[٥٣].

٤٩- ويسهم قانون المسؤولية البيئية الاتحادي، النافذ منذ تموز/يوليه ٢٠١٣، في كفالة حق الإنسان في بيئة صحية؛ إذ إنه ينص، ضمن أحكام أخرى، على إنشاء محاكم محلية متخصصة في قضايا البيئة.

٥٠- ومن جانب آخر، نُشر في آب/أغسطس ٢٠١١ تعديل للمادة ١٧ من الدستور ولكل من قانون الإجراءات المدنية الاتحادي والقانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة، تعزيزا للإجراءات الجماعية المتعلقة بالبيئة ولحقوق الأشخاص في الإبلاغ عن الأعمال أو الأنشطة المخالفة للقواعد القانونية البيئية[٥٤].

خامساً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- الحقوق السياسية

٥١- تُناط بمحكمة الانتخابات للسلطة القضائية الاتحادية مهمة حماية حقوق المواطن السياسية - الانتخابية. وقد أصدرت المحكمة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ أكثر من ٠٠٠ ٧٦ حكم لحماية الحقوق السياسية الانتخابية[٥٥]. ووفقاً للإصلاح الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان لعام ٢٠١١، تتذرع محكمة الانتخابات وتستشهد في قراراتها بالالتزامات الدولية للمكسيك، وكذلك بالمعايير المُلزمة قانوناً والموجِّهة للهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية[٥٦].

٥٢- واعتُرف في آب/أغسطس ٢٠١٢ بأحقية المواطن في طلب تسجيل ترشّحه للانتخابات كمرشّح مستقل، بتعديل وإضافة العديد من الأحكام القانونية المتعلقة بالحياة السياسية، كالفقرة الفرعية الثانية من المادة ٣٥ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية.

٥٣- ومن التحديات الأساسية الماثلة أمام البلاد في هذا المضمار، تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأصلية في الحياة السياسية في البلاد، مع الاعتراف باستخداماتها وأعرافها، على النحو المقرر في نظامنا الدستوري ونظامنا القانوني الانتخابي[٥٧].

باء- تدابير تعزيز النظام القضائي

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٦٤)

٥٤- أُنشئ في عام ٢٠٠٨ *المجلس التنسيقي لتنفيذ نظام العدالة الجنائية* من أجل المضي قُدما بتحديد نظام الاتهام الجديد بوصفه أحد التزامات السلطات الاتحادية الثلاث والمستويات الحكومية الثلاثة. كما أُنشئت *الأمانة التقنية للمجلس التنسيقي لتنفيذ نظام العدالة الجنائية* لدعم تنفيذه في جميع أنحاء البلاد، بوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وإجراءات تنسيقية.

٥٥- وبهدف مواءمة هيكل وتنظيم السلطة القضائية الاتحادية مع الإصلاحات الجنائية والإصلاحات المتعلقة بدعوى الحماية القضائية وحقوق الإنسان، أُنشئت في عام ٢٠١٢ الوحدة المعنية بالتنفيذ[٥٨]، التي تتولى تنفيذ أنشطة تحليل وتخطيط وتنفيذ وتقييم الخطط والبرامج والإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الغرض، بالتنسيق مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، والولايات الاتحادية، والمقاطعة الاتحادية.

٥٦- ويُعمل، حتى أيار/مايو ٢٠١٣، بنظام الاتهام الجنائي كلياً في ثلاث ولايات[٥٩]، وجزئياً في عشر ولايات[٦٠]، ولا يزال في مرحلة الدخول في حيز النفاذ في ست ولايات[٦١]، وفي مرحلة التخطيط في ١٣ ولاية[٦٢].

٥٧- واعتُمد في تموز/يوليه ٢٠١٠ تعديل الفقرة ١٧ من الدستور الذي ينص على الإجراءات الجماعية للمطالبة بالحقوق التي تؤول إلى مجموعة من الأشخاص.

٥٨- وينص كل من "الاتفاق من أجل المكسيك" والخطة الوطنية للتنمية على إجراءات ترمي إلى إنشاء نظام عدالة جنائية فعال وناجز ونزيه وشفاف. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمد الكونغرس وأحال إلى المجالس التشريعية المحلية الإصلاح الدستوري الذي يجيز سنّ قانون موحّد للإجراءات الجنائية ثم اعتماده لاحقاً، وقانون عام للأسس الجنائية، سييسّران عملية الانتقال إلى العمل بنظام الاتهام، بإنشاء نموذج قضائي موحّد مُكيّف مع واقع المكسيك القانوني والاجتماعي.

٥٩- وعن مكافحة الفساد داخل نظام القضاء، يمارس مجلس القضاء الاتحادي السلطة التأديبية على الموظفين العموميين التابعين للهيئات القضائية[٦٣].

٦٠- وقد أصدرت المحاكم في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ أحكاما مهمة توخّت تنفيذ حماية حقوق الإنسان في مجالي دعاوى الحماية القضائية والعدالة الجنائية[٦٤].

٦١- ومنذ اعتماد الإصلاح الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان، قدم كل من المحكمة القضائية العليا للدولة، ومجلس القضاء الاتحادي، واللجنة الوطنية للمحاكم القضائية العليا، دورات تدريبية لرؤساء المحاكم والقضاة الاتحاديين والمحليين من أجل تعزيز الاستعانة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان في الدعاوى القضائية.

القضاء العسكري

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٧، ٣٦، ٤٣؛ وفي الفقرة ٩٤[٦٥]-٣، ٤، ٦)

٦٢- تُطرح في الكونغرس مشاريع عديدة لتعديل المادة ٥٧ من قانون القضاء العسكري، كي تُناط بالمحاكم المدنية مهمة النظر في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي قد يرتكبها أفراد من القوات المسلحة ضد المدنيين. وقد نظرت اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ في هذه المشاريع وسوف تَعقد سلسلة من المنتديات مع الخبراء والسلطات ومنظمات المجتمع المدني

من أجل التوصل إلى مقترح نهائي يُعرض على السلطة التشريعية لاعتماده خلال الجلسات المقبلة[٦٦]. ويشكل اعتماد هذا التعديل أحد التحديات الرئيسية في مجال إنفاذ الحقوق بالاحتكام إلى القضاء.

٦٣- وفي عام ٢٠١٢، قضت المحكمة القضائية العليا للدولة بعدم دستورية المادة ٥٧ من قانون القضاء العسكري واعترفت بجواز طلب الحماية القضائية من جانب المجني عليه وأقربائه.

٦٤- ومن ثَم، فمن المهم إبراز أنه في الممارسة العملية، أحال كل من مكتب المدعي العام للقضاء العسكري والمحاكم العسكرية إلى السلطات المدنية، في الفترة ما بين منتصف عام ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣، ٢٣١ تحقيقاً سابقاً و١٨٠ دعوى جنائية بشأن انتهاك حقوق الإنسان للمدنيين. ويعكف مكتب المدعي العام للجمهورية حالياً على مراجعة ملفات الدعاوى الداخلة في نطاق اختصاصه كي تتاح للضحايا إمكانية الاحتكام إلى القضاء.

الحبس على ذمة التحقيق

(التوصية الواردة في الفقرة ٩٣-٣٩)

٦٥- يعكف الكونغرس حالياً على دراسة مشروع لتعديل المادة ١٦ من الدستور المتعلقة بإجراء الحبس على ذمة التحقيق. وقد نشأ المقترح عن ملاحظة استخدام هذا التدبير من قَبل في ارتكاب انتهاكات بسبب عدم تنفيذه استثنائياً[٦٧]. ويُعتقد أن من اللازم قصْر استخدامه على الحالات الاستثنائية فعلياً كتدبير احترازي يحمي مصلحة الأشخاص العليا وهي الحياة، ويُرى أن من المهم أن تراجع الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان في البلد نطاق تنفيذ هذا التدبير.

٦٦- ويجدر إبراز أنه على الصعيد المحلي، وافقت المجالس التشريعية لولايتي تشياباس وأواكساكا والمقاطعة الاتحادية على إلغاء إجراء الحبس على ذمة التحقيق.

جيم- أمن المواطن وحقوق الإنسان

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٣٧، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦١؛ والتوصيتان الواردتان في الفقرة ٩٤-١، ٨[٦٨])

٦٧- نُشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قانون الشرطة الاتحادية، الناظم للمادة ٢١ من الدستور التي تنص على احترام حقوق الإنسان كأحد المبادئ الناظمة في مجال منع الجريمة ومكافحتها.

٦٨- وأُنشئت في عام ٢٠١٠ وحدة العلاقات مع المواطنين بوزارة الدفاع الوطنية لحسم النزاعات الناشئة بين القوات المسلحة والمجتمع إثر التواجد العسكري في شوارع البلاد، وتقديم المساعدة إلى المدنيين المتأثرين بعمليات مكافحة الجريمة المنظمة[٦٩].

٦٩- ونُشرت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ أداتان بالغتا القيمة في هذا المضمار وهما: *المبادئ التوجيهية العامة الناظمة لاستخدام القوة العامة من جانب المؤسسات الشُرطية*، التي تنظم أداء الشرطة الاتحادية وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وستكون الأساس لسن قانون الاستخدام المشروع للقوة العامة؛ واتفاق التعاون في إطار احترام حقوق الإنسان، الذي يُلزم السلطات المنوط بها استخدام القوة[٧٠] بتعزيز هذه الحقوق واحترامها وكفالتها، في نطاق اختصاص كل منها ووفقا لمبادئ عالمية الشمول والترابط وعدم القابيلة للتجزئة والتدرّج. ويتضمّن الاتفاق بروتوكولات بشأن الاستخدام المشروع للقوة، والاحتجاز والضبط والإحضار، وسلسلة الحراسة.

٧٠- وقد اعتمدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ عام ٢٠٠٩ حتى هذا التاريخ أكثر من ٢٠٠ موظف عمومي مكلّفين بالحفاظ على الأمن العام كمدربين في مجال حقوق الإنسان. وأبرمت وزارة الداخلية اتفاقاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شباط/فبراير ٢٠١٣ كي تسدي اللجنة المشورة التقنية في صوغ قانون بشأن الاستخدام المشروع للقوة العامة، وتسهم في إعداد دراسات وبروتوكولات وإسداء المشورة التقنية بشأن عمليات البحث عن المفقودين وتحديد مواقعهم، فضلا عن تقديم المساعدة والدعم النفسي الاجتماعي لأسرهم.

٧١- فضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى أن إصلاح نظام العدالة الجنائية يخوّل أفراد الشرطة صلاحيات كبيرة للتحقيق، فقد نُفذت دورة تدريبية بعنوان "التوعية بنظام العدالة الجنائية الاتهامي الحضوري الجديد وبحقوق الإنسان"، أفاد منها ١ ٣٠٠ شرطي اتحادي.

٧٢- وباعتماد قانون الضحايا العام، الذي نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تُنفذ أحكام المادة ١ من الدستور التي تنص على التزام الدولة بجبر الأضرار الناجمة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان[٧١]. وبهذا، تعطي البلاد زخماً لإرساء نظام العدالة الإصلاحية في المكسيك.

٧٣- وبموجب هذا القانون، سيُنشأ نظام وطني لرعاية الضحايا من أجل الإشراف على البرامج المتعلقة بتنفيذه؛ وستُشكَّل اللجنة التنفيذية لرعاية الضحايا، لتتألف من خبراء وممثلين للضحايا باقتراح من الجامعات العامة ومنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان وتُكلف برصد أحكام القانون وتنفيذها؛ كما ستُنشأ الهيئة الاتحادية للاستشارات القانونية لرعاية الضحايا من أجل تمثيل الضحايا والدفاع عنهم قانونا؛ وكذلك السجل الوطني للضحايا الذي سيتألف من بيانات الضحايا المسجلين في النظام الوطني لرعاية الضحايا؛ وسيُنشأ صندوق المساعدات

والرعاية والجبر الشامل من أجل رصد الموارد اللازمة لمساعدة الضحايا. ويشكل العمل بهذا القانون تحديا يتعين التعامل معه بإيلائه الأولوية في الشهور والأعوام المقبلة.

٧٤- وفيما يتعلق بتدابير القضاء على الفساد، فقد احتُجز في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ ٩٠٨ ٢ أشخاص مدانين بتهم إساءة استعمال السلطة أو إساءة استعمال الوظيفة أو ممارسة الخدمة العامة على النحو غير الواجب[٧٢].

٧٥- وقد شمل الإصلاح الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان هذه الحقوق بوصفها الأساس لتنسيق نظام السجون. وسعيا إلى تحسين هذا النظام، فقد زيدت مخصصات الميزانية لنظم السجون المحلية بإنشاء صندوق الإسهامات لصالح الأمن العام، الذي رُصد له في عام ٢٠١٢ ما ينيف عن ٣٧٠ ٧ مليون بيزو[٧٣]. كما شهدت الميزانية المخصصة لنظام السجون الاتحادي زيادةً هائلة، وبلغت في عام ٢٠١١ أكثر من ٨٠٠ ١٠ مليون بيزو[٧٤].

٧٦- واستناداً إلى الإصلاحات العديدة التي أُجريت، يتفق تعريف الجريمة المنظمة المنصوص عليه في القانون الاتحادي لمكافحة الجريمة المنظمة مع التعريف المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

دال- الجهود المبذولة لمكافحة جرائم محددة

الاتجار بالأشخاص

(التوصية الواردة في الفقرة ٩٣-٣٢)

٧٧- تصدياً لجريمة الاتجار بالأشخاص على نحو شامل وفعال، فقد نُشر في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ القانون العام لمنع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والمعاقبة والقضاء عليها وتقديم الحماية والمساعدة لضحايا هذه الجرائم[٧٥]. وحُددت في هذا القانون الاختصاصات وأشكال التنسيق المتعلقة بمنع هذه الجريمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم فيما بين مستويات الحكومة الثلاثة، وحُددت كذلك الأفعال الجنائية المتعلقة بهذه الجريمة، وإجراءاتها الجنائية، والعقوبات عليها. إضافة إلى ذلك، فقد نص القانون على جبر ضحايا هذه الجريمة جبراً شاملاً ومناسباً وفعالاً ومتسماً بالكفاءة.

٧٨- ويُلزم هذا القانون العام الولايات المكسيكية الاتحادية الاثنتين والثلاثين بسن قانون مماثل في تشريعاتها المحلية، وهو ما يشكل تحديا لها؛ فمع أن لدى ٢٤ ولاية اتحادية[٧٦] قانوناً محدداً لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه والمعاقبة عليه، إلا أن لدى ولايات كواويلا، وكيريتَرو، وبوبيلا، وبيراكروث نظاماً قانونياً مماثلاً للقانون العام، بينما عرضت سبع ولايات اتحادية على الكونغرس المحلي لكل منها مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص[٧٧].

٧٩- وقد نُشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الاتفاق الذي حُدد بموجبه تنظيم وعمل الهيئة التنسيقية العامة للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص والمقاضاة عليها في مكتب المدعي العام للدولة[٧٨].

٨٠- وبغية تقديم الحماية والرعاية الشاملتين وعلى نحو متعدد التخصصات لضحايا هذه الجريمة، فلدى مكتب المدعي العام للجمهورية، عن طريق مكتب المدعي الخاص المعني بجريمتي العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص[٧٩]، مأوى متخصص مشدد أمنياً يوفر للنساء المستفيدات منه مكاناً للسكن المؤقت تيسيراً لإمكانية تمتعهن بالحق في حياة كريمة وخالية من العنف، كما يوفر لهن الدعم خلال التحقيقات وعملية الإجراءات القانونية، والرعاية النفسية المتخصصة، فضلا عن المساعدة في إعادة إدماجهن في المجتمع[٨٠].

٨١- وكإجراء تكميلي لهذه العملية، أبرمت الحكومة المكسيكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ اتفاق تعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل إجراء تشخيص وطني لحالة الاتجار بالأشخاص في المكسيك[٨١]. وقد شُرع، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة أيضاً، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في تنفيذ حملة "القلب الأزرق" لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

تعذيب الأشخاص واختفاؤهم القسري

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٤٠، ٤٦)

٨٢- تحظر المواد ١٩ و٢٠ و٢٢ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية صراحةً التعذيب وإساءة المعاملة. ولتنظيم هذا الأمر القانوني، سنّت المكسيك القانون الاتحادي لمنع التعذيب والمعاقبة عليه[٨٢] الذي يجري حالياً مراجعته وتعديله في الكونغرس من أجل الاستجابة لتوصيات لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة[٨٣]. وعلى مستوى الدولة، تكافَح هذه الجريمة قانونا في جميع الولايات الاتحادية، سواء أفي قوانين خاصة أم في قوانين جنائية؛ إذ لدى ١٦ ولاية تشريعات محددة لمكافحة التعذيب[٨٤].

٨٣- وأصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢[٨٥]، فيما يتعلق بجريمة التعذيب، ٥١ توصية لوزارة الدفاع الوطني، وثمان توصيات لوزارة القوات البحرية، وخمس توصيات لوزارة الأمن العام الاتحادي، وتوصية واحدة لمكتب المدعي العام للجمهورية، وقد قُبلت التوصيات الخمس والستون في مجملها وأُحرز تقدم في تنفيذها. وفتح مكتب المدعي العام للجمهورية في الفترة ما بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ٢٠١٣ ٩٩ تحقيقاً في جرائم تعذيب، وتتعلق هذه التحقيقات بدعاوى اتحادية بلّغ فيها المدّعى عليهم بتعرضهم للتعذيب.

٨٤- وكتدبير لإعادة تأكيد حظر هذه الجريمة، أصدر رئيس الجمهورية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ توجيهاً إلى جميع وحدات الجيش والقوات الجوية وفروعهما

ومنشآتهما بحظر استخدام التعذيب وضروب المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة في جميع الإجراءات أو التصرفات، ويعيد فيه تأكيد وجوب التصرف مع مراعاة الالتزام باحترام حقوق الإنسان.

٨٥- وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قرر المؤتمر الوطني لإقامة العدل[٨٦] المعقود في إطار النظام الوطني للأمن العام[٨٧] أن تنفذ جميع مكاتب الادعاء في الولايات الاتحادية بروتوكول اسطنبول وتشجع على استحداث *برنامج وطني للتدريب*، يجري تنفيذه حالياً.

٨٦- أما عن جريمة الاختفاء القسري، فقد جُرم هذا الفعل في المادة ٢١٥-ألف من القانون الجنائي الاتحادي بالفعل الجنائي المسمى *"الاحتجاز القانوني أو غير القانوني للأشخاص"*، بالتفريق بين قانونية الاحتجاز وعدم قانونيته[٨٨]. والاختفاء القسري مجرّم حالياً في ١٥ ولاية اتحادية[٨٩]. وتُعرض على الكونغرس مشاريع تعديلات عديدة لمواءمة تعريف هذا الفعل الجنائي مع المعايير المحددة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بهذه الجريمة، وستدرس اللجان المتحدة للقضاء والدفاع الوطني والدراسات التشريعية بمجلس الشيوخ هذه المشاريع قريباً.

٨٧- ومن أجل تقديم الرعاية للضحايا وأسر الأشخاص المختفين أو المفقودين، أُنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مكتب الدعم الاجتماعي لرعاية ضحايا الجريمة بوصفه هيئةً لا مركزية تابعة للإدارة الاتحادية العامة. وأصدر مكتب الدعم الاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ *بروتوكول البحث الفوري عن الأشخاص المختفين أو المفقودين*[٩٠].

٨٨- وقد دخل قانون السجل الوطني لبيانات الأشخاص المفقودين أو المختفين حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٢. ويهدف القانون إلى إنشاء *السجل الوطني لبيانات الأشخاص المفقودين أو المختفين*، بوصفه أداة يستخدمها النظام الوطني للأمن العام لتنظيم المعلومات المتعلقة بالمفقودين أو المختفين الموجودين بمؤسسات الرعاية أو منشآت الحراسة أو الاعتقال أو الحبس، والمجهولة بياناتهم، بهدف دعم التحقيقات الرامية إلى البحث عنهم أو تحديد مواقعهم أو تحديد مكان أسرهم ومحل إقامتهم[٩١]. وسيباشر السجل أعماله بالكامل بمجرد نشر لائحته التنظيمية.

٨٩- وأُبرم في تموز/يوليه ٢٠١٢ اتفاق إصدار بروتوكول الرعاية والاستجابة والتنسيق فيما بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات والبلديات في حالة اختفاء النساء والبنات في بلدية ثيوداد دي خواريث، وهو أحد أهم بروتوكولات البحث عن المختفين، ويُعرف *ببروتوكول ألبا*[٩٢].

٩٠- وقد أقرّ المؤتمر الوطني لإقامة العدل، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تنفيذ *بروتوكول الكشف الشرعي*، المُعدّ استناداً إلى عمل دوائر الطب الشرعي وتخصصات الخبراء بجميع الولايات الاتحادية، بمشورة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٩١- وتحديداً لسياسة الدولة في التصدي لاختفاء الأشخاص، أُنشئت في مكتب المدعي العام للجمهورية وحدة البحث عن الأشخاص المختفين[٩٣]، المؤلفة من موظفين من النيابة العامة وموظفين متخصصين في رعاية ضحايا الاختفاء[٩٤].

هاء- حرية التعبير والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٢٣، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١)

٩٢- أُنشئ في تموز/يوليه ٢٠١٠ مكتب المدعي الخاص لرعاية ضحايا الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير، الذي يخوّل النيابة العامة صلاحية التوجيه والتنسيق والإشراف في هذا المجال، والتحقيق فيما يُرتكب من جرائم ضد ممارسي النشاط الصحفي بأي شكل، وملاحقة مرتكبيها.

٩٣- وقد دخل قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بهدف إقامة التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات من أجل تنفيذ آليات لمنع الجريمة وحماية الحياة، تكفل حياة الأشخاص المعرضين للخطر نتيجة الدفاع عن حقوق الإنسان أو ممارسة الصحافة، وسلامتهم، وحريتهم، وأمنهم.

٩٤- وأُنشئت بموجب هذا القانون آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين[٩٥]. وصدرت في تموز/يوليه ٢٠١٢ الدعوة الوطنية لتشكيل المجلس الاستشاري للآلية، و أُنشئ مجلس إدارته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٩٦]. ويشارك في الهيئتين ممثلون للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان باقتراح من منظمات المجتمع المدني.

٩٥- وقد أُجري أيضاً إصلاح للدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، يخول السلطات الاتحادية صلاحية النظر في جرائم القانون العام متى اتصلت هذه الجرائم بجرائم مرتكبة ضد صحفيين أو أشخاص أو منشآت تشكل اعتداء على حرية التعبير أو الحق في الاطلاع على المعلومات[٩٧].

٩٦- ونفذ مكتب المدعي الخاص لرعاية ضحايا الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ نظاما للإنذار المبكر يكفل سرعة رعاية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين ضحايا الجريمة، باتخاذ إجراءات للمنع والحماية تلافيا لإمكانية تحقق أي تهديدات.

٩٧- ومنذ أن باشرت الآلية أعمالها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، فقد تلقّت ٨٧ طلب انضمام إليها، قُدم ٣٥ منها من صحفيين و٥٢ من مدافعين عن حقوق الإنسان. وقد اجتمع مجلس إدارة الآلية ١٢ مرة، واعتُمد في إطار هذه الاجتماعات كل من نموذج اتفاق التعاون بين الولايات الاتحادية والآلية[٩٨]،

والبروتوكولات المتعلقة بتدابير الحماية وتقييم الخطر، وقواعد عمل "صندوق آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين".

(التوصية الواردة في الفقرة ٩٣-٥٥)

٩٨- نُشر في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الإصلاح الدستوري المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية[٩٩]، من أجل تعزيز المنافسة في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني وشركات الهواتف. وتُنشأ في هذا الميدان المؤسسة الاتحادية للاتصالات السلكية واللاسلكية، المخوَّلة سلطة التحقيق في الممارسات الاحتكارية، وتحديد الشركات المهيمنة في السوق وفرض عقوبات على الشركات المخالفة، ومراقبة جودة الخدمات وأسعارها، ومنح الامتيازات الحصرية، ضمن جوانب أخرى[١٠٠]. فضلاً عن ذلك، فمن المقرر إنشاء قنوات تلفزيونية وطنية جديدة مرخّصة، ومحاكم متخصصة في هذا المجال.

سادساً- الحق في المساواة وعدم التمييز وحقوق فئات محددة

٩٩- تحظر المادة ١ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية صراحةً جميع أشكال التمييز في المكسيك[١٠١]. علاوة على ذلك، يحدد القانون الاتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه تدابير إيجابية وتعويضية يجب على الهيئات العامة والسلطات الاتحادية اتخاذها ضمانا لتكافؤ الفرص للفئات التي عانت تاريخياً من ضعف أوضاعها. وجُرم التمييز على الصعيد الاتحادي في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٠٠- وقد أدرجت العديد من الولايات الاتحادية في إطارها القانوني حكماً مناهضاً للتمييز وفقاً لأحكام المادة ١ من الدستور. و حتى هذا التاريخ، تحظر دساتير ١٩ ولاية التمييز حظراً صريحاً[١٠٢]، وقد اعتُمد ٢١ قانوناً في الولايات لمكافحة التمييز[١٠٣].

١٠١- وبهدف حفز مواءمة تشريعات الولايات مع التشريعات الاتحادية ومع المعاهدات الدولية، فقد سنّ المجلس الوطني لمنع التمييز القانون النموذجي لمنع التمييز والقضاء عليه، تعزيزاً لإنشاء هيئة ناظمة في هذا المجال في الولايات الاتحادية. وتنفذ البلاد أيضاً منذ عام ٢٠١٢ *برنامجاً وطنياً لمنع التمييز والقضاء عليه* من أجل تعزيز ثقافة عدم التمييز في البلاد، وإدماج هذا المبدأ في إجراءات الإدارة الاتحادية العامة.

١٠٢- وأعدّ المجلس الوطني لمنع التمييز في عام ٢٠١٠ الدراسة الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالتمييز في المكسيك، التي قدمت رؤيةً نوعية وكمية أوسع عن شتى أنواع التمييز في البلاد، بإجراء تحليلات بحسب الأقاليم الجغرافية والمناطق الحضرية الكبرى والمناطق الحدودية[١٠٤]. كما قدم هذا المسعى بيانات مفصّلة بحسب نوع الجنس والسن والحالة الاجتماعية الاقتصادية والمستوى التعليمي، أتاحت معرفة الآراء السائدة بشأن أسباب الانقسامات المجتمعية، ووطأة

التفاوت الاقتصادي بين السكان، والأهمية التي تُعطى للون البشرة، وتعدد أوجه التعصب، والأفكار السائدة عن الأحزاب السياسية.

ألف- حقوق المهاجرين

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٦٣، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨١)

١٠٣- أحرزت المكسيك سلسلة من مظاهر التقدم الهائل في هذا الموضوع، مرجعها تغير بالغ الأهمية في النموذج الفكري السائد، تُفهم مسألة الهجرة في إطاره فهما كاملا انطلاقا من نهج حقوق الإنسان.

١٠٤- وعلى هذا النحو، دخل قانون الهجرة حيز النفاذ في البلاد في أيار/مايو ٢٠١١ كإطار قانوني محدد لهذه المسألة، وأُعيد فيه تأكيد أحكام قانون السكان العام، والقانون الاتحادي الجنائي، والقانون الاتحادي للإجراءات الجنائية، وتشريعات أخرى، بهدف كفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

١٠٥- ولا يعاقب قانون الهجرة على عدم حيازة وثائق الهوية ويضمن حماية حقوق المهاجرين الأجانب وأمنهم، ويكفل لهم إمكانية الاحتكام إلى القضاء والتعليم والحصول على الخدمات الصحية والإفادة من خدمات السجل المدني، ويشمل ضمن أحكامه مبدأي مصلحة الطفل العليا ووحدة الأسرة كمبدأين ناظمين، أيا كان وضع المهاجر.

١٠٦- وصدر في عام ٢٠١٠ دليل معايير وإجراءات الهجرة للمؤسسة الوطنية للهجرة من أجل تسوية أوضاع المهاجرين القانونية ومنح الأجانب الذين كانوا ضحايا جريمة ما أو شهودا عليها تصريح الإقامة لأسباب إنسانية. كما يشمل الدليل نصوصا تيسّر للعمال الحدوديين والزائرين المحلين الغواتيماليين والبليزيين الإقامة الموثّقة في الولايات الحدودية جنوب المكسيك، عن طريق بطاقة الزائر العامل الحدودي[١٠٥] وبطاقة الزائر الإقليمي[١٠٦].

١٠٧- ونُفذ في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ البرنامج السادس لتسوية أوضاع المهاجرين القانونية، الذي أفاد منه أكثر من ١٠ ٠٠٠ أجنبي مستقرين في الإقليم المكسيكي ولم تكن بحوزتهم الوثائق اللازمة.

١٠٨- وقد يسّر كل من *برنامج الإعادة الإنسانية إلى الوطن* و*عملية الإعادة إلى داخل المكسيك* إعادة إدماج المكسيكيين الذين أُعيدوا من الولايات المتحدة الأمريكية في البلد، في ظروف كريمة ومع تقديم خيارات للتنمية الشاملة. وتوجد حاليا تسع وحدات برنامجية للإعادة إلى الوطن في الحدود الشمالية للمكسيك.

١٠٩- ويشكل *برنامج ابن البلد* أداة دائمة من السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الوقائية والتوجيهية للمكسيكيين المقيمين في الخارج، إذ يضمن دخولهم البلاد وعبورهم بها

وخروجهم منها باحترامٍ مطلقٍ لحقوقهم وأمنهم وممتلكاتهم ومع معرفتهم الكاملة بواجباتهم[١٠٧].

١١٠- ويقدم *برنامج رعاية المزارعين الموسميين* الدعم إلى المزارعين الموسميين وأسرهم بتقديم الإعانات الاقتصادية والدعم الخدمي في قطاعات الغذاء والصحة والتعليم وتحسين الهياكل الأساسية. وقد أفاد من هذا البرنامج في عام ٢٠١٢ ما يربو على ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من أسر المزارعين الموسميين المهاجرين.

١١١- وينص قانون الهجرة على إنشاء *فرق لحماية المهاجرين* تُعرف باسم "فرق بيتا"، من أجل حماية حقوق المهاجرين العابرين بالمكسيك والدفاع عنها، بصر ف النظر عن وضعهم كمهاجرين، بتقديم التوجيه والمساعدة الإنسانية وخدمات الإنقاذ والمساعدة القانونية لهم[١٠٨]. وقد قدمت هذه الفرق في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ المساعدة لأكثر من ٢,٥ مليون مهاجر[١٠٩].

١١٢- ويسعى *موظفو حماية الأطفال*، الموظفون الاتحاديون المعنيون بالمهاجرين والمكلفون بضمان احترام حقوق الأطفال المهاجرين، وبخاصة غير المصحوبين بذويهم، إلى صون سلامتهم البدنية والنفسية، بتقديم خدمات فورية لهم وتيسير اتصالهم بأسرهم[١١٠]. وبفضل النجاح الذي أثبته نموذج الرعاية هذا، فقد تقاسمته بلدان أمريكا الوسطى.

١١٣- وقُدمت في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢ خدمات الرعاية الاجتماعية[١١١] سنوياً لـ ٦٥٠ ١٦ طفلاً ومراهقاً مهاجراً مكسيكياً وأجنبياً في المتوسط، عن طريق *شبكة الوحدات البرنامجية ومآوي العابرين*، التي تديرها نظم الرعاية الشاملة للأسرة في الولايات و/أو البلديات، والوحدات والمآوي الأخرى التي تديرها منظمات المجتمع المدني باتفاقات تعاون. كما عُززت عمليات إعادة إدماجهم في الأسرة والمجتمع.

١١٤- واستُحدثت في عام ٢٠١٠ *الاستراتيجية الشاملة لمنع ومكافحة خطف المهاجرين* وأُبرم الاتفاق الإطاري للتعاون من أجل منع ومكافحة خطف المهاجرين بين العديد من المؤسسات الحكومية الاتحادية[١١٢] واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتهدف المبادرتان إلى القضاء على الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في الإقليم المكسيكي بإبرام اتفاقات خاصة مع الجهات الفاعلة المعنية، وتقديم التدريب، ونشر المعلومات، ومنع الجريمة، وتقديم الرعاية.

١١٥- وأُقيم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ *التحالف الاستراتيجي لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين غير المشروع* بجهدٍ مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة المكسيكية من أجل القضاء على هذه الجريمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. فضلاً عن ذلك فقد احتُجز في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، ٧٩٣ ٣ متهماً بتهريب المهاجرين. وصدر في الفترة نفسها ٣٦٧ ١ حكماً في هذه الجريمة، منها ٢٠١ ١ حكم إدانة و١٦٦ حكم براءة.

باء- اللاجئون

١١٦- دخل قانون اللجوء والحماية التكميلية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويرسي القانون أسس حماية اللاجئين ورعايتهم في المكسيك بما يكفل احترام حقوقهم الإنسانية. ويكرّس القانون مبادئ كعدم الإعادة، والسرية، ووحدة الأسرة، وعدم التمييز، ومصلحة الطفل العليا، وعدم المعاقبة على دخول البلاد غير النظامي[١١٣]. وقد اعترفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتضمّن القانون ممارسات جيدة بهذا الخصوص[١١٤].

١١٧- ويسهم إجراء الحماية التكميلية في زيادة إمكانيات الحماية، ذلك أن هذا النوع من الحماية يُمنح للأجانب الذين لا تجتمع فيهم السمات المحدِّدة للاجئين المعترَف بهم لكنهم قد يتعرضون للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية إذا ما أُعيدو إلى بلدانهم الأصلية.

١١٨- وأبرمت ولاية تشياباس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيسان/أبريل ٢٠١٣، اتفاقاً إطارياً للتعاون من أجل تنسيق خدمة ملتمسي اللجوء واللاجئين على الحدود الجنوبية للبلاد. وفي أيار/مايو من العام نفسه، قدمت الحكومة المكسيكية والمفوضية تقريراً عن السمات الاجتماعية - الديمغرافية للاجئين وعن قضية الإدماج الاجتماعي من أجل التعرّف أكثر على حالة اللاجئين واحتياجاتهم[١١٥]. فضلاً عن ذلك، أبرمت وزارة الداخلية والمقاطعة الاتحادية في حزيران/يونيه ٢٠١٣ اتفاقاً تنسيقياً لرعاية اللاجئين في المكسيك، يرسي أسس التنسيق فيما بين المؤسسات في هذا الصدد، وسوف يعزز استحداث سياسات عامة لدعم رعاية اللاجئين في بلادنا.

جيم- حقوق الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٨، ٤٩، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨)

١١٩- يُقدّر عدد أفراد الشعوب الأصلية في المكسيك بـ ١٥,٧ مليون شخص[١١٦]، ينتمون إلى ٦٨ شعباً أصلياً. ويعيش معظمهم في المناطق الريفية، لكن يعيش شخص واحد من كل أربعة أشخاص من الشعوب الأصلية في إحدى المناطق الحضرية الكبرى. وتمثل الشعوب الأصلية نسبة ١٤,٨٦ في المائة من سكان الدولة وتعيش في أكثر من ٠٠٠ ٦٤ منطقة. ولا يزال إنفاذ حق هذا القطاع السكاني في الغذاء والصحة والتعليم وإمكانية الاحتكام إلى القضاء يشكل مظهرَ تخلف مهم.

١٢٠- ويقرّ "الاتفاق من أجل المكسيك" التزام الدولة باعتماد سياسة ترمي إلى تحقيق المساواة في الممارسة العملية بين الشعوب الأصلية وسائر السكان في ممارسة الحقوق وإتاحة الفرص.

١٢١- وقد سعى كل من المؤسسة الاتحادية لأمين المظالم ومجلس القضاء الاتحادي والمعهد الوطني للغات الأصلية إلى إبرام اتفاقات واستحداث برامج للتدريب بهدف اعتماد مدافعين عن حقوق الإنسان ثنائيي اللغة وخبراء مترجمين من اللغات الأصلية وإليها، كما أُنشئ سجل وطني للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين من اللغات الأصلية وإليها.

١٢٢- وتنفذ اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية *برنامج تعزيز الاتفاقات في سلك القضاء*، الذي يهدف إلى تهيئة أحوال معززة لإمكانية احتكام الشعوب الأصلية، أفراداً وجماعات، إلى القضاء بتقديم الدعم الاقتصادي لمشاريع المجتمعات المحلية الأصلية أو غير الأصلية ومشاريع المنظمات الاجتماعية والمدنية للشعوب الأصلية أو غير الأصلية.

١٢٣- وأُنشئت في شباط/فبراير ٢٠١٣ لجنة الحوار مع الشعوب الأصلية المكسيكية من أجل كفالة احترام حقوقها الإنسانية وحريتها في تقرير مصيرها واستقلالها الذاتي. فضلاً عن ذلك، تتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية تنفيذ خطة عمل تضمن إنفاذ حق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأصلية في مشاورتها في قطاع البيئة وحقها في الموافقة الحرة، المسبقة، عن علم على الأعمال المتصلة به، وفقاً للمعايير المحددة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وتركز خطة العمل على تدريب الموظفين العموميين واستحداث آليات خاصة لضمان تنفيذ المشاورات مع الشعوب الأصلية على النحو الواجب[١١٧].

١٢٤- وعلى الرغم من تعدد ما أُحرز من مظاهر تقدم وما نُفذ من برامج في هذا المجال، إلا أن البلاد ما زالت تواجه التحدي المتمثل في توطيد عملية مواءمة الإطار القانوني الوطني في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، كي تُكفل للمجتمعات المحلية الأصلية والشعوب الأصلية ممارسة حقوقها في جميع مناحي الحياة في البلاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية[١١٨].

حقوق الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي

١٢٥- تشهد المكسيك مظاهر تخلف في مجال الاعتراف بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وإبراز هذه الفئة من السكان، ذلك أنها تفتقر إلى أدوات قياس إحصائية تشملهم. وتصديا لهذا التحدي، فقد حدد المجلس الوطني لمنع التمييز والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا عنواناً خاصاً لإدماج السكان المنحدرين من أصل أفريقي في تصميم تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٥.

١٢٦- وقد عُقد في عام ٢٠١٢ *المنتدى الوطني للسكان المنحدرين من أصل أفريقي* الذي اعتُرف فيه بأن هؤلاء السكان ضحايا للتمييز العنصري والرسمي والهيكلي، وشُرع في إطاره في وضع جدول أعمال لمجابهة هذه التحديات[١١٩].

١٢٧- علاوة على ذلك، تقدَّم توصيات برسم سياسات عامة تستهدف السكان المنحدرين من أصل أفريقي[١٢٠] في كل من دليل العمل العام المتعلق بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في المكسيك الصادر من المجلس الوطني لمنع التمييز، والحركة الوطنية من أجل التنوع الثقافي.

دال- حقوق المرأة

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٨، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٤٨)

١٢٨- تتمتع المكسيك بإطار قانوني لتنفيذ كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه، يتمثل في القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل والقانون العام المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف. وتوضع في هذا الإطار برامج وسياسات واستراتيجيات بهذا الشأن[١٢١]. وتتولى المؤسسة الوطنية للمرأة ومؤسسات المرأة الاثنتان والثلاثون في الولايات تنسيق السياسة الوطنية والسياسات المحلية ذات الصلة تحقيقاً للمساواة الكاملة بين الجنسين.

١٢٩- وفي الوقت الرهن، لدى ثلاثين ولاية من أصل اثنتين وثلاثين قانون للمساواة بين المرأة والرجل ولدى الولايات كافة قانون متعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف. علاوة على ذلك، يوجد ١٧ نظاماً لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل و٣٢ نظاماً في الولايات لمنع العنف ورعاية ضحاياه والمعاقبة والقضاء عليه. كما أُنشئت ١ ٢٥٠ هيئة للمرأة في البلديات، وهو ما يمثل أكثر من نصف بلديات البلد.

١٣٠- أما عن مسألة التجريم، فقد شملت ٢٧ ولاية اتحادية[١٢٢] بالفعل جريمة قتل الإناث في قوانينها الجنائية، وقد جُرّم هذا الفعل الجنائي في القانون الجنائي الاتحادي في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٣١- كما تُتخذ تدابير مؤسسية داخل سلطات الدولة الثلاث وداخل الهيئات المستقلة بموجب الدستور، تهدف إلى رفع مستوى تعزيز وحماية حقوق المرأة في البلاد، وتوطيد المساواة الجوهرية بين المرأة والرجل. ولدى هيئات البلد القضائية الرئيسية الثلاث، المحكمة القضائية العليا للدولة ومجلس القضاء الاتحادي ومحكمة الانتخابات للسلطة القضائية الاتحادية، مكاتب متخصصة في قضية المساواة والإنصاف بين الجنسين. وأنشأت ١٧ وزارة للدولة إلى جانب مكتب المدعي العام للجمهورية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ برامج تتضمّن أهدافاً ومؤشرات بشأن تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وإدماج المنظور الجنساني في سياسات هذه الهيئات. وتعزز المؤسسة الاتحادية للانتخابات التدريب في هذا المجال وتباشر أنشطة توعوية من أجل حفز القيادة السياسية للمرأة.

١٣٢- واستُحدثت في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ خطة وطنية تستند إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وأُدمج المنظور الجنساني في ميزانية المصروفات. وتبلغ الميزانية المرصودة في

عام ٢٠١٣ لتحقيق المساواة بين الجنسين ٧٦٠ ١٨ مليون بيزو[١٢٣]، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ١٥٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٨[١٢٤].

١٣٣- وعن المشاركة السياسية، فتنفيذ حصص الجنسين منها في الواقع إنما هو نتاج تفسيرات راسخة أصدرتها المحاكم وتضمنتها قرارات السلطة الانتخابية[١٢٥]. ففي الوقت الراهن، يشمل مجلس النواب بين أعضائه ١٨٩ امرأة، يمثلن ٣٧,٨ في المائة من مجموع الأعضاء، وهي أكبر نسبة تمثيل برلماني للمرأة في تاريخ البلاد. وفي مجلس الشيوخ، تشغل المرأة ٤٤ مقعداً من أصل ١٢٨ مقعداً، أي ما يعادل نسبة ٣٤,٤ في المائة. فضلاً عن ذلك، يتعين على الأحزاب السياسية أن تستثمر ما لا يقل عن ٢ في المائة من ميزانيتها في حفز تدريب المرأة على القيادة السياسية وتعزيز هذا الدور وتنميته.

١٣٤- وفي عام ٢٠١١، بلغت نسبة انتشار العنف بين الرفقاء في العلاقة الأخيرة في صفوف النساء فوق سن الخامسة عشرة ٤٧ في المائة. وبحسب نوع العنف الممارَس في حالة هذه الفئة نفسها، ينتشر العنف العاطفي بنسبة ٤٣,١ في المائة، والعنف الاقتصادي بنسبة ٢٤,٥ في المائة، والبدني بنسبة ١٤ في المائة، والجنسي بنسبة ٧,٣ في المائة. ومن البارز ارتفاع إجمالي نسبة انتشار العنف بين الرفقاء من ٤٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٦,١ في المائة في عام ٢٠١١. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع مؤشري العنف العاطفي والعنف الاقتصادي، بيد أن من المهم الإشارة إلى انخفاض نسبة العنف البدني (-٥,٧ في المائة) والعنف الجنسي (-١,٦ في المائة).

١٣٥- وتسهم العديد من المؤسسات المتخصصة في منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، مثل مكتب المدعي الخاص المعني بجريمتي العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، واللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ومكتب الدعم الاجتماعي لرعاية ضحايا الجريمة. كما أن لدى المكسيك على الصعيد الوطني ١٦٦ هيئة متخصصة لإقامة العدل، و٦٦ مأوى لرعاية ضحايا العنف، تدير منظمات المجتمع المدني ٣٤ مأوى منها، بينما تدير حكومات الولايات والبلديات ٣٢ مأوى[١٢٦].

١٣٦- ولا يزال المركز الوطني للمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية[١٢٧] يقدم للنساء خدمات صحية متخصصة، تشمل منع العنف الأسري والعنف بين الجنسين ورعاية ضحاياهما[١٢٨]. وفي عام ٢٠١٣، رُفعت ميزانية المركز[١٢٩]، وقُدمت الرعاية المتخصصة لـ ٠٠٠ ١٨٩ امرأة في إطار قطاع الصحة.

١٣٧- وأُنشئ في عام ٢٠٠٩ *البرنامج الشامل لمنع العنف ضد المرأة ورعاية ضحاياه والمعاقبة والقضاء عليه* كي يكون المحور الناظم للسياسة العامة المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

١٣٨- كما استُحدث في عام ٢٠١١ نموذج *المراكز القضائية للمرأة*، حيث سعى البلد إلى جمع عدد من الهيئات الحكومية والقضائية والتابعة للمجتمع المدني داخل هذه المراكز من أجل

تقديم الرعاية إلى النساء ضحايا العنف. وتباشر خمسة *مراكز* أعمالها حالياً وستُفتتح أربعة *مراكز* قريباً.

١٣٩- ويشكل تعزيز تنفيذ القوانين ومواصلة عملية المواءمة القانونية على الصعيد المحلي، وبخاصة في البلديات، مهمتين دائمتين. وسعيا إلى القضاء على ظاهرة العنف، يلزم استحداث نموذج رعاية خاص بحالات العنف ضد النساء والبنات، يستهدف تحديدا السكان الأصليين ويستند إلى منظوري حقوق الإنسان والتفاعل الثقافي، كي يتسنى لنساء الشعوب الأصلية الإفادة من هذه الخدمات.

هاء- حقوق الأطفال والمراهقين

(التوصيات الواردة في الفقرة ٩٣-٣٠، ٣١، ٣٣)

١٤٠- نُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تعديل للمادة ٤ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، عُززت بموجبه حقوق الأطفال، واعتُرف بهم بوصفهم أصحاب حقوق، وأُقرّ الالتزام بمراعاة مبدأ مصلحة الطفل العليا والعمل به في قرارات الدولة وأعمالها[١٣٠].

١٤١- وصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القانون الاتحادي لقضاء المراهقين كي يُكفل تمتع المراهقين المتهمين بارتكاب جرائم أو الذين ثبتت إدانتهم بها بالحقوق المنصوص عليها في الدستور والمعاهدات الدولية.

١٤٢- ويُحرز النظام الوطني للتنمية الأسرية الشاملة تقدما في الوقت الراهن في تشكيل *لجان متابعة ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في الولايات*[١٣١]، ويعزز تهيئة بيئة أسرية خالية من العنف باستحداث *نموذج الحل السلمي للخلافات الأسرية*، ومشاركة الأطفال والمراهقين مشاركةً نشطة في تعزيز حقوقهم وتعميمها بمشاركتهم في *برنامج حماية وتنمية الطفولة على نحو شامل*.

١٤٣- وبهدف تعزيز الحق الإنساني للطفل في أن يكون لهم اسم، ويحصل على جنسية، وينشئ روابط أسرية وثقافية ووطنية، ويحظى بهوية، أبرم النظام الوطني للتنمية الأسرية الشاملة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، بالتنسيق مع وزارة الداخلية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكاتب السجل المدني في الولايات، اتفاق تعاون من أجل تنفيذ الحملة الوطنية للتسجيل العام والمناسب لميلاد القاصرين.

١٤٤- وفيما يتعلق بحماية أطفال الشوارع، يتولى النظام الوطني للتنمية الأسرية الشاملة مهمة تمويل ومتابعة مشاريع للرعاية المتخصصة ونظم للمنح من أجل حفز عملية التعلم وإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المدرسة، وتحسين مستوى صحتهم الانفعالية، وإعادة اللُحمة

الأسرية، ومعالجة السلوكيات الإجرامية واستخدام المخدرات. ويفيد من هذه المشاريع والنظم سنوياً ٩٠٠ ١٤ طفل ومراهق في المتوسط[١٣٢].

١٤٥- وقد نفذ النظام الوطني للتنمية الأسرية الشاملة أنشطة لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال في ٢٥ ولاية تعدّ أكثر الولايات قابلية للتأثر بهذه الظاهرة، وذلك بتعزيز مهارات الحماية الذاتية لـ ٤٠٩ ٦٤٩ أطفال ومراهقين، وتقديم الرعاية لـ ٦٢٧ ٢ طفلاً ضحية الاستغلال الجنسي، وكذلك لـ ٠٧٢ ٩٠ طفلاً معرضاً لهذا الخطر.

١٤٦- وأنشأ مكتب المدعي الخاص المعني بجريمتي العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص في تموز/يوليه ٢٠١٢ وحدةً متخصصة في التحقيق في الجرائم المرتكبة بالوسائط الإلكترونية والقضاء على هذه الجرائم، كاستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والسياحة الجنسية، وفساد القاصرين، من بين جرائم أخرى[١٣٣].

١٤٧- ويعزز برنامج *إنذار "أمبير" في المكسيك* التعاون فيما بين المقاطعة الاتحادية والولايات والبلديات ووسائط الإعلام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل بث إنذارات في الولايات وعلى الصعيدين الوطني والدولي تتيح البحث عن الأطفال والمراهقين الذين يداهمهم خطر الإضرار على نحو جسيم بسلامتهم الشخصية، بسبب التغيّب أو الاختفاء أو ضلال الطريق أو الحرمان غير القانوني من الحرية أو أي ظرف يُفترض انطواؤه على فعل جُرمي، كما تتيح هذه الإنذارات تحديد مواقعهم وإعادتهم. وقد فُعّل ٨٨ إنذاراً على الصعيد الوطني[١٣٤]، وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، تعمل ٢٦ ولاية بهذا البرنامج.

١٤٨- وأُبرم في شباط/فبراير ٢٠١٢ الاتفاق المشترك بين المؤسسات لرعاية الأطفال والمراهقين في سياق الجريمة المنظمة، الذي استُحدثت بموجبه بروتوكولات لرعاية الأطفال والمراهقين في سياق الجريمة المنظمة، من حيث احترام حقوقهم الإنسانية[١٣٥].

واو- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٤٩- وفقاً لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، يعيش في المكسيك ٢٧٠ ٧٣٩ ٥ شخصاً ذا إعاقة من نوع ما، وهو ما يشكل نسبة ٥,١ في المائة من مجموع السكان. وبفضل هذا التعداد، سُجلت العقبات التي تواجهها هذه الفئة من السكان في إمكانية تحسين نوعية جميع مناحي حياتها، على قدم المساواة مع سائر السكان.

١٥٠- وقد دخل القانون العام لإدماج ذوي الإعاقة حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١١[١٣٦]، ويهدف أساساً إلى تحقيق إدماجهم الكامل في المجتمع في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص. وقد أُنشئ المجلس الوطني لتنمية وإدماج ذوي الإعاقة بموجب هذا القانون[١٣٧]، وبُذلت جهود من أجل مواءمة الإطار القانوني الوطني ذي الصلة مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥١- ويعكف المجلس الوطني لتنمية وإدماج ذوي الإعاقة على تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الداخلي، وقد حُدد في شباط/فبراير ٢٠١١ الإطار المؤسسي المتعلق بالإشراف على عملية التنفيذ، ويتألف من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات العامة لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها في البلد البالغ عددها ٣٣ هيئة.

١٥٢- ولدى جميع الولايات الاتحادية قوانين محلية بشأن ذوي الإعاقة، باستثناء ولايتي باخا كاليفورنيا سور والمكسيك، اللتين لديهما لائحة تنظيمية بهذا الشأن.

١٥٣- ومن جهة أخرى، وبهدف القضاء على الممارسات التمييزية فيما تقدمه الدولة من خدمات، يُصدر المجلس الوطني لمنع *التمييز قرارات مُلزمة قانونا* يُقترح فيها اتخاذ تدابير لتوعية السلطات وضمان عدم تكرار الفعل التمييزي. وقد اعتُمدت هذه القرارات في حالات التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة المستبعدين من دور الحضانة، وحالات التمييز ضد ذوي الإعاقة من مستخدمي خدمات الطيران.

١٥٤- وعلى الرغم من مظاهر التقدم هذه، غير أن من اللازم تنفيذ السياسات العامة ذات الصلة تنفيذاً كاملاً تلبيةً للاحتياجات الخاصة لذوي الإعاقة، كي تُكفل لهم على قدم المساواة مع سائر السكان الأحوال المعيشية والفرص الإنمائية ذاتها.

زاي- حقوق البالغين الكبار

١٥٥- يمثل البالغون الكبار نسبة ٨,٩٥ في المائة من مجموع السكان المكسيكيين[١٣٨]. وتُناط بالمؤسسة الوطنية للكبار البالغين مهمة تنسيق السياسات العامة لرعاية السكان فوق سن الستين، وتعزز هذه السياسات إدماج منظور متعلق بدورة الحياة، ومنظور جنساني، وعرقي، وآخر متعلق بحقوق الإنسان في خدمات الرعاية المقدمة لهذا القطاع من السكان[١٣٩].

١٥٦- وتقدم الحكومة الاتحادية في الوقت الراهن، عن طريق *برنامج المعاش التقاعدي للكبار البالغين*، إعانات اقتصادية وأخرى في شكل خدمات الحماية الاجتماعية إلى جميع الأشخاص فوق سن الخامسة والستين الذين لا يتقاضوْن معاشاً تقاعدياً قائماً على نظام الاشتراكات. وقد أمكن زيادة عدد المستفيدين من هذه الإعانات إلى حد كبير؛ إذ قُدمت هذه الإعانات إلى الأشخاص فوق سن السبعين حتى عام ٢٠١٢.

سابعاً- العلاقة مع النظام الدولي

(التوصيتان الواردتان في الفقرة ٩٣-١، ٢)

١٥٧- سُحبت في الأعوام الأخيرة الإعلانات التفسيرية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، المتعلق بإشراك

الأطفال في النزاعات المسلحة. ويظل التحدي الماثل أمام البلد سحب التحفظات التي أبداها على صكوك دولية أخرى، بالرغم من الالتزام الذي قطعه على نفسه بإعادة النظر في هذه التحفظات لتحديد إمكانية إلغائها.

١٥٨- وتواصل المكسيك تعزيز حقوق المهاجرين بما تتخذه من مبادرات في مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمحافل الإقليمية. كما أنها تعزز حقوق المرأة، والشعوب الأصلية، وذوي الإعاقة. فضلاً عن ذلك، فقد حفزت المكسيك على مراعاة المنظور الجنساني في أعمال مجلس الأمن[١٤٠].

١٥٩- وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم المكسيك بنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد اعتمدت تدابير من أجل تنفيذ الأحكام الستة المتعلقة بالمكسيك[١٤١] الصادرة من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما حفَزت اتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي وقانوني ومالي من أجل تعزيز تنفيذ هذه الأحكام. وتعي دولة المكسيك التزامها الحتمي أمام المجتمع الدولي بتهيئة الأحوال اللازمة لإنفاذ الحق في الاحتكام إلى القضاء.

١٦٠- وفيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، تحفز المكسيك على اتخاذ مبادرات دولية تعزز القيم الديمقراطية، في إطار كل من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ومجتمع الديمقراطيات، والتحالف من أجل حكومة منفتحة.

Notes

1 Through the Human Rights Commissions within the Senate and the Chamber of Deputies.

2 Through the Supreme Court of Justice, the Federal Judiciary Council, and the Federal Electoral Tribunal.

3 The subjects of these forums were chosen, taking into account the recommendations received by Mexico in 2009.

4 12 networks and non-governmental organizations sent contributions for the report through the email address mepu_dgdh@sre.gob.mx enabled for such purpose. For further information on the drafting process, see: http://www.sre.gob.mx/index.php/dgdhd/

5 A multidimensional measurement indicates that, currently, 52 million people live in poverty. According to the 2010 Census carried out by the National Institute of Statistics and Geography, the total population of Mexico is 112,336,538 people.

6 From the Report on Mexico of the Working Group on the Universal Periodic Review (A/HRC/11/27).

7 Articles 1, 3, 11, 15, 18, 29, 33, 89, 97, 102 and 105 of the Constitution, reform available in: http://www.dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5194486&fecha=10/06/2011

8 Other relevant aspects of the reform include: the interpretation of human rights norms in accordance with the Constitution and international treaties, favoring the widest possible protection for the human person (*pro personae* principle); the prohibition of discrimination based on “sexual preferences”; the respect for human rights as a basic principle of public education, and as the basis of the organization of the penitentiary system; the right of every person to seek asylum for political motives and to seek refuge for humanitarian reasons; the prohibition of the suspension of a human rights catalogue in a state of emergency, in conformity with Mexico’s international obligations; the respect of the right of foreigners to a hearing and to guarantees against their arbitrary expulsion; and the promotion and protection of human rights as a guiding principle of foreign policy.

9 Additionally, provisions were included to improve procedural celerity and judicial efficiency, as well as to ensure the uniformity and consistency of judicial criteria. The reform also includes different measures to avoid non-compliance with judicial decisions resulting from *amparo* trials (judicial appeals for constitutional protection) and the repetition of challenged acts of authority.

[10] The Law provides for a priority procedure when the challenged acts could imply the deprivation of life, attacks against personal liberty, incommunicado detention, deportation, repatriation or expulsion, banishment or extradition. In such cases where there is suspicion that an enforced disappearance has occurred, a special 24 hour term is established for granting legal protection, ordering the suspension of challenged acts of authority, and ordering authorities to provide any information that could prove useful to search, locate, and rescue the probable victim.

[11] In December 2011, the Law of the CNDH was amended to include means to protect claimants' procedural rights.

[12] In the fulfillment of its objectives, the PND contemplates three cross-cutting priorities: the democratization of productivity; a modern and approachable government; and gender perspective.

[13] Consultations took place from February 28 until May 9th, 2013, with input from 228,949 sources. The process took place through 4 modalities: i) an internet poll, in which 129,299 citizens participated; ii) polling stations set up physically and electronically, which received 37,871 documents; iii) 44 forums, that, along with 231 discussion panels, made up 275 consultative actions in which 48,527 people participated; and iv) thematic discussion tables in which 13,252 people participated, whose input was used not only for the preparation of the National Development Plan, but also contributes to the elaboration of Sector-specific, Institutional and Special Programs. Further information about this process can be found in: http://pnd.gob.mx/

[14] The Sub-commission included a Technical Committee for the Follow-up of Public Policy and the Definition of Additional Indicators. The PNDH's objectives were: i) the strengthening of a human rights perspective within public policy making; ii) the strengthening and creation of judicial and administrative human rights protection mechanisms; iii) the consolidation of a human rights culture; and iv) the strengthening of Mexico's compliance with its international human rights obligations, and the promotion of such compliance within the three branches and levels of government.

[15] Through the General Direction for Human Rights Public Policy, that was expressly created for the definition of this State policy.

[16] The General Law on Social Development confers to the Council two main functions: coordination of the evaluation of social development public policy, and the creation of indicators and criteria for the definition, identification and measurement of poverty under a multidimensional perspective. A person is in a situation of multidimensional poverty when he or she does not have guaranteed access to at least one of the social development rights, and if income is insufficient to acquire such goods and services required to satisfy basic needs. A person is in a situation of extreme poverty when he or she has three or more social deprivations and an income lower than the value of basic foodstuffs.

[17] i) Per capita income; ii) average educational lag per household; iii) access to health services; iv) access to social security; v) quality and spaciousness of households; vi) access to basic household services; vii) access to food; and viii) degree of social cohesion. Further information can be found in the 2012 "Report on Poverty in Mexico. Country, State and Municipal Levels", by the National Council for the Evaluation of Social Development Policy.

[18] Population in rural areas presents higher proportions of poverty, increasing from 62.4% to 64.9%; while in urban areas, the increase was from 39.1% to 40.5%. For population that speaks an indigenous language, poverty increased from 75.9% to 79.3%; poverty for non-indigenous language speakers increased from 42.4% to 44.1%.

[19] In accordance with the General Law on Social Development, the federal budget for social spending cannot be lower than that for the previous year, and it must increase proportionally to the expected growth in the internal gross product. The budget for the reduction of poverty totaled, in 2012, 317,076.8 million pesos, approximately 23,948.4 million United States dollars (USD), which represented an 8.9% increase from 2011.

[20] The lack of access to health services decreased from 40.8% to 31.8%; the lack of access to social security decreased from 65.0% to 60.7%; lack of basic housing services decreased from 19.2% to 16.5%; the percentage of the population with needs related to the quality and spaciousness of housing diminished from 17.7% to 15.2%; and academic lag decreased from de 21.9% to 20.6%.

[21] The lack of access to food increased from 21.7% to 24.9%.

[22] By the end of 2012, the Program served 5,845,056 families, distributed throughout the entire country. 60.6% of these families live in rural areas, 18.8% in semi-urban areas and 20.6% in urban areas.

[23] CDI is a decentralized federal organ in charge of promoting and coordinating the actions undertaken by public institutions to foster the integral and sustainable development of indigenous peoples and communities. The CDI operates an Indigenous Information System which supports the definition, creation, execution and evaluation of governmental programs, projects and actions, and includes

specific indicators for indigenous population.

[24] Approximately 221.3 million USD, exchange rate of 26 June 2013.

[25] Through the Mexican Institute for Social Security (IMSS) and the Institute for Social Security and Services of State Workers.

[26] The *People's Health Insurance (Seguro Popular)* is part of the Social Health Protection System, and, through a public and voluntary insurance, grants access to health services to those people who are not employed or are self-employed, and thus lack access to social security institutions.

[27] The *People's Health Insurance* has a *Universal Health Catalogue* which includes 284 medical and surgical interventions and covers 95% of the main health ailments. The remaining 5% corresponds to low-incidence and high-complexity diseases and ailments, that are financed through a *Protection Fund against Catastrophic Expenditures*. Those affiliated to the *People's Health Insurance* receive the medication they require without cost.

[28] By December 2012, 13.9 million people who were in the *Opportunities Program* were also incorporated into the *People's Health Insurance*. Additionally, affiliation in those places where the indigenous language-speaking population supersedes 40% increased to 4,588,655 people. With regard to older persons, by December 2012, 3,181,770 people 65 years of age, or older, were affiliated.

[29] Approximately 113.3 million USD.

[30] The *Health Caravans* program provides health services to the population living in highly impoverished regions, with a high geographic dispersion rate and a low human development index, through itinerant medical teams.

[31] Maternal mortality in Mexico diminished from 1990 to 2011 in 51.3%, since it decreased from 89 to 42.2 deaths per 100,000 births, which does not reflect the expected rate.

[32] This strategy enabled the affiliation of more than 1.8 million pregnant women to the *People's Health Insurance*.

[33] The *Centers* are part of the *IMSS-Opportunities* program; 39 centers are operating in 2013. Between 2008 and 2012, the program provided training regarding prenatal care, identification of alarm signs and clean births, to 7,026 midwives who volunteer in rural areas of difficult access.

[34] Between 2006 and 2012, mortality for children under five years of age decreased from 19.2 to 15.7.

[35] The *21st Century Healthcare Program* is part of the *People's Health Insurance*, and its goal is to afford comprehensive medical attention to children born since December 1st, 2006, who do not have access to any other kind of social security.

[36] The IMSS attained this goal since 2005, registering a mortality rate of 3.34 deaths per 100,000 social security right-holders, a tendency that has been maintained in subsequent years.

[37] With regard to access to antiretroviral medication, access has been at around 80% since 2008. The number of people who require such treatment and do not have access to it is expected to diminish, since the *People's Health Insurance* offers free antiretroviral medication.

[38] The National Trust for Public Housing Projects granted 823 thousand subsidies in this period through programs such as *Your House* and *Rural Housing*, mainly for the improvement and enlargement of homes, both in rural and urban areas.

[39] In its first stage, this strategy will focus on those counties and districts that have the highest poverty index in the country, 212 of which are considered indigenous, and highly marginalized, in order to benefit more than 3,410,598 indigenous persons, who represent 46% of beneficiaries. For further information, the *National Crusade Against Hunger* webpage can be consulted: http://cruzadacontraelhambre.gob.mx/#cruzada

[40] The *Crusade's* objectives are: i) to guarantee zero hunger for the target population through adequate food and nutrition ii) to eliminate acute malnutrition among children and the improvement of growth indicators in early childhood; iii) to increase the production and income of agricultural workers and small agricultural producers; iv) to minimize post-crop loss and food loss during storage, transportation, distribution and commercialization; and v) to promote community participation against hunger.

[41] By 2012, the *Rural Supply Program* had a network of 25,121 rural shops where basic products are offered at lowered prices, and the *Social Milk Supply Program LICONSA* provided subsidized and enriched milk to nearly 6 million people.

[42] 29.4% of families who are part of the program live in rural areas, 17.2% in semi urban areas and 53.4% in urban areas.

[43] As regards mandatory upper-secondary education (high school and professional technical education), its achievement will be approached gradually starting from 2012-2013 until full coverage in all modalities is attained by 2021-2022.

[44] As a basis for comparison, primary school attendance (6 to 11 years old) in 2010 was 96.9% among girls and 96.5% among boys.
[45] As an autonomous, public organ, with legal personality and its own assets.
[46] The reform also establishes an Education Information and Management System with the objective of having organized data for the planning and operation of the education system; it strengthens the managerial autonomy of schools in order to improve their infrastructure; and the supply of nutritious food is boosted in order to improve the health of students.
[47] Scholarship holders are given a monthly stipend that varies from 165 to 1,055 pesos (approximately 12.5 to 79.7 USD) according to the grade they are enrolled in. Once they reach secondary education, the stipend depends on grade, as well as gender (since women tend to leave school at a younger age than men, their stipend is slightly larger).
[48] 83.6% of these scholarships are for basic education and 16.4% for upper-secondary education; 49.8% were granted to women and 50.2% were granted to men.
[49] This Program has 1,066 boardinghouses in 21 states within the country.
[50] Additionally, in order to improve labor practices with regard to men and women, the *Official Mexican Norm for Employment Equality between Men and Women* was published in 2009. By 2012, 1,081 labor centers and 139 government offices had been certified in accordance with the *Norm*.
[51] The PAE operates through four subprograms that registered the following progress between 2008 and 2012: i) *Scholarship Subprogram*, which supports further education and training of job-seekers or people already employed (it benefitted 1,171,313 people, and contributed to allocating and maintaining employment for 805,031 workers); ii) *Fostering Self-employment*, which provides furnishing, machinery, material, tools or a stipend to jobseekers (this subprogram helped 57,825 people); iii) *Employment Mobility*, which operates in the agricultural or industrial and services sectors (341,829 y 22,161 people were granted jobs, respectively); and iv) *Repatriates Working*, a subprogram directed to helping repatriated Mexicans who do not intend to cross the border into the United States again (jobs were found for 13,732 people, out of a total 121,022 who were given assistance).
[52] The SNE includes actions taken by the Formal Employment Subprogram, the Subprogram for the Compensation of Temporary Work, the Subprogram for Temporarily Suspended Workers, the Program for the Support of Former Workers of the extinct decentralized organ Central Light and Power Company, and the Program of Emergent Support for Workers in the Service Sector.
[53] Mexico has surpassed the Millennium Development Goals for access to sustainable water and sanitation, and significant advances have been made in the rehabilitation of sites that pose a high health risk.
[54] Article 180 of the General Law on Ecological Balance and Environment Protection. It incorporates the right to challenge administrative acts, as well as to demand that necessary actions be taken to ensure full respect of the legal provisions on the subject.
[55] This represents nearly 84% of all cases that reach the Federal Electoral Tribunal (TEPJF).
[56] During the term 2010-2011, 17 international instruments were quoted in 115 judicial decisions; and in the 2011-2012 tenure, 22 international instruments were referred to in 811 judicial decisions.
[57] Between 2009 and 2012, the High Chamber of the TEPJF has issued five jurisprudential theses and 12 relevant criteria related to the usages and customs of indigenous communities, which are found in at least 40 judicial decisions.
[58] It is part of the Federal Judiciary Council, and its work also comprises the training of public servants and activities of dissemination of information on the reforms. As part of the efforts towards the implementation of the reforms, within the Judicial Branch, more than 5,781 public servants have been trained, and more than 3,500 public servants were certified in the *Human Rights in the Federal Judiciary* program. Further information can be found in the webpage www.cjf.gob.mx/Reformas.
[59] Chihuahua, Estado de México and Morelos.
[60] Baja California, Chiapas, Durango, Guanajuato, Nuevo León, Oaxaca, Puebla, Tabasco, Yucatán and Zacatecas.
[61] Coahuila, Michoacán, San Luis Potosí, Tamaulipas, Tlaxcala and Veracruz.
[52] Aguascalientes, Baja California Sur, Campeche, Colima, Distrito Federal (Federal District), Guerrero, Hidalgo, Jalisco, Nayarit, Querétaro, Quintana Roo, Sinaloa and Sonora.
[63] In November 2012, the CJF and the National Banking and Trade Commission signed a collaboration agreement in order to Exchange information regarding the bank accounts and financial activity of judges and public servants working in the judicial branch.
[64] *Amparo* trial (appeal for constitutional protection) 806/2011-I (Access to justice for persons with

disabilities); *Amparo* trial 1196/2011 (Provisional alimony and child support); *Amparo* trial 352/2011 (*pro personae* and equality principles); *Amparo* trial 601/2011 (human right to health); *Amparo* trial 21/2011 (noncompliance with child support); Revision appeal 435/2011 (human right to health); Complaint 4/2012 (entry into force of the new criminal system); *Amparo* trial 67/2012 (right to due process); *Amparo* trial 1278/2011 (fundamental right to equality, non-discrimination and social security); *Amparo* trial 1157/2007 (human right to health); *Amparo* trial 181/2011 (principle of the best interest of the child and a minor's right to be defended at court); *Amparo* trial 237/2012 (right of access to justice); *Amparo* trial 526/2011 (human right to a simple, effective and speedy remedy); *Amparo* trial 1060/2008 (control of conventionality); *Amparo* trial 1138/2012 (preventive imprisonment of minors in the new criminal system and the fundamental right of legality); *Amparo* trial 742/2012 (ex officio control of conventionality concerning *arraigo*; the right to personal freedom, judicial guarantees and freedom of movement); Revision appeal 743/2011 (legitimate interest and the rights to human dignity, to life, adequate housing and personal integrity); Criminal case 48/2011 (right to the presumption of innocence); *Amparo* trial 1494/2011 (justiciability of economic, social and cultural rights); *Amparo* trial 895/2011 (human right to honor, dignity, privacy and protection of personal data); *Amparo* trial 76/2012-III (collision of rights: freedom of expression vs. non-discrimination and honor); *Amparo* trial 614/2012 (equality, legality certainty and *pro personae* principles); *Amparo* trial 377/2012 (control of conventionality); *Amparo* trial 736/2012 (right to consular assistance, notification and communication); Appeal 215/2012 (human right to personal freedom).

[65] From the Report on Mexico of the Working Group on the Universal Periodic Review (A/HRC/11/27).

[66] September 1st to December 15, 2013.

[67] The proposed reform intends to reduce the permitted time frame for the use of this figure, and to establish further requisites for its application.

[68] As Mexico reported in its June 2009 complementary response to the Universal Periodic Review, the General Investigation Coordination within the PGR has continued the investigations and processes related to social and political movements of the past. At the same time, SEGOB launched a program designed to provide attention to the individuals referred to in recommendation 026/2001 issued by the CNDH, regarding specific facts concerning human rights violations that took place during the sixties, seventies and early eighties. This program includes the payment of compensation, guarantees of non-repetition, the acknowledgement of State responsibility, as well as comprehensive attention for victims and their families.

[69] The Unit was created in June 2010, and is comprised of military personnel with knowledge and experience in the field of human rights, public policy and community outreach, and of civilian personnel with the same set of skills, to collaborate in the furtherance of its functions.

[70] Celebrated between SEGOB, SEDENA, SEMAR, the former Ministry of Public Security (SSP) and PGR.

[71] The General Law of Victims establishes that comprehensive reparation includes restitution, rehabilitation, compensation, satisfaction, and guarantees of non-repetition both for victims of crimes and of human rights violations.

[72] From 2009 to 2012, 149 judgments were issued regarding the crimes of abuse of authority, abusive use of public functions and irregular use of public functions; 116 of those judgments were condemnatory, while 33 were acquittals.

[73] Approximately 556.65 million USD.

[74] Approximately 815.7 million USD; in 2006 it was of 1,100 million pesos (approximately 83.08 million USD).

[75] SEGOB is currently working in the corresponding regulatory legislation.

[76] Baja California, Chiapas, Coahuila, Colima, Distrito Federal (Federal District), Durango, Guerrero, Hidalgo, Jalisco, Michoacán, Nayarit, Nuevo León, Oaxaca, Puebla, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Sonora, Tabasco, Tamaulipas, Tlaxcala, Veracruz and Yucatán.

[77] Baja California Sur, Campeche, Chihuahua, Guanajuato, Estado de México, Morelos and Quintana Roo.

[78] From 2011 to 2012, the PGR began 141 investigations, and it has arrested 35 people related to the crime of human trafficking.

[79] During 2012, FEVIMTRA undertook 69 academic activities to promote education and the open exchange of experiences regarding violence against women, to consolidate cooperation and collaboration mechanisms in the area of attention to victims of violence and trafficking, and to facilitate access to various tools that contribute to the prevention and investigation of such crimes,

taking into account a gender and human rights perspective and the comprehensive protection of the rights of the child. These activities benefited 5,114 people working in the justice system, in specialized institutions for the attention and assistance of victims of crime, in organizations dedicated to the empowerment of women, academic institutions and non-governmental organizations.

[80] In 2012, nearly 8,978 services were provided, 7,613 of which correspond to the Specialized Shelter, including: legal support, emotional support, social work, social anthropology, workshops, health services and child services.

[81] The main objective of this study is to contribute to the knowledge on how human trafficking operates in Mexico, where and through which main corridors it takes place, as well as the identification of particularly vulnerable sectors of the population, and possible causes and means of exploitation, in order to strengthen public policy for the prevention and elimination of human trafficking. The study is currently under review.

[82] The Federal Act specifies in its article 3 that "*torture is committed by the public servant that, on account of his or her attributions, inflicts grave pain or suffering against a person, whether physical or psychological, in order to obtain, either from the person being tortured or from a third party, information or a confession, or to punish such person for an act committed or suspected to have been committed, or to coerce such person into doing or refraining from doing something.*" Additionally, this Act establishes that the crime of torture must be enshrined in the law of all federal entities, either by the enactment of particular laws or through their criminal codes.

[83] The proposed reform intends to broaden the denomination of the Act, to Federal Act to Prevent, Punish and Eradicate Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment; to empower the CNDH to undertake visits to and monitor the penitentiary system in order to prevent and denounce any acts of torture therein; to define as torture the application of methods destined to affect the victim's personality, diminish their physical or mental capacity, even if they do not cause physical pain or psychological anguish; and to sanction any public servant who inflicts grave pain or suffering, whether physical or mental, against any person, in the process of a criminal investigation, as a means of intimidation, as personal punishment, as a preventative measure, or with any other purpose.

[84] Aguascalientes, Campeche, Chihuahua, Coahuila, Colima, Chiapas, Estado de México, Guerrero, Jalisco, Morelos, Nayarit, Oaxaca, Quintana Roo, Tlaxcala, Veracruz and Yucatán.

[85] The CNDH is the National Mechanism for the Prevention of Torture, and is entitled to receive any complaints regarding torture, as well as to give the victim comprehensive attention through a specialized team, with the capability to properly apply the Istanbul Protocol.

[86] The CNPJ is an organ for the promotion and coordination of all state prosecutor offices. It is made up by all state prosecutors and is chaired by the Attorney General; its objective is the formulation of general and coordinated policies within the justice system. The most recent meeting of the National Conference took place on May 30, 2013, and was inaugurated by the President, the Attorney General and the Chief of Government of the Federal District.

[87] The SNSP is in charge of establishing the bases for coordination and distribution of functions on public security, among the Federation, the states, the Federal District and all municipalities. It operates under the direction of the National Conference for Public Safety, which is the authority in charge of the coordination and definition of public policy on the subject.

[88] Article 215 A of the Federal Criminal Code states that "*the crime of enforced disappearance of persons is committed by the public servant who, regardless of whether he or she participated in the legal or illegal detention of one or several persons, knowingly keeps such persons hidden under any form of detention.*"

[89] The states that have codified this crime in their respective Criminal Codes are: Aguascalientes, Baja California, Campeche, Chihuahua, Coahuila, Colima, Distrito Federal (Mexico City), Durango, Oaxaca, Nayarit, Nuevo León, Puebla and Zacatecas. The states of Chiapas and Guerrero have enacted a special law dealing with the matter. Additionally, some states such as Chiapas, Durango, Guerrero, Puebla and Distrito Federal (Federal District) have determined the non-applicability of statutory limitations to the crime of enforced disappearance. The two special state laws on enforced disappearance, in Guerrero and Chiapas, establish the continuous or permanent nature of the crime. Finally, Aguascalientes specifies the gravity of the crime in its criminal code.

[90] The *Protocol* intends to ensure the consistency of best practices related to investigation and information analysis for locating missing persons. It is implemented through 4 main efforts: i) a broad, immediate and single interview in order to act quickly and not re-victimize; ii) sources for obtaining information; iii) the definition of strategic elements to conduct a search; and, iv) the analysis of available information. Through the application of this protocol, PROVICTIMA

contributed to the location of 128 persons who had been reported missing by the end of 2012.

[91] The collected data includes: age, nationality, habitual residence, ethnic origin, disability and other relevant data. It will operate 24 hours a day, 365 days a year, and will have a special section dedicated to the general public that wishes to consult it, as well as a mailbox for receiving information. In addition, the Act establishes the obligation of administrative or judicial authorities that may have knowledge of a missing person or who receive any reports regarding disappearance, to provide all pertinent information to the National Registry. The Act establishes sanctions and penalties for any public servant or any other person who has access to the Registry and misuses the information contained therein.

[92] The protocol was amended to comply with international standards on the subject, facilitating coordination among all levels of government, media, and the families of disappeared persons in order to initiate the urgent searching process in Ciudad Juárez, Chihuahua. Further, assistance provided to victims, once they are located, was strengthened, and includes medical, psychological and legal services.

[93] Agreement A/066/13 that provides for the establishment of the Unit, was published on June 21, 2013.

[94] Additionally, in order to strengthen the investigations related to the disappearance of a person, the PGR will sign an agreement with the ICRC for the installation of a specialized software to operate a database of missing persons, as well as *ante mortem* and *post mortem* data which will help in the search, location and identification of missing persons.

[95] In November 2012, its regulatory framework was published, in order to establish the functioning, coordination, organization, and the procedures that the organisms and institutions involved in the implementation of the Mechanism must follow.

[96] The Mechanism's Governing Board is its highest authority, and is constituted by 9 permanent members (2 representatives from SEGOB, one from PGR, SRE, the CNDH and four representatives of the Consulting Council of the Mechanism) as well as by permanent observers (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, the National Conference of Governors, the Senate and the Chamber of Deputies).

[97] Congress is currently in the process of reforming regulatory legislation on the subject.

[98] Currently, 25 states have signed the cooperation agreement with the Mechanism.

[99] Articles 6, 7, 27, 28, 73, 78, 94 and 105 of the Constitution are amended. The reform outlines a term of 180 days for its full implementation; therefore, the legislature must present all regulatory laws, including a single legal instrument which will regulate the radio electric spectrum, the networks and all telecommunication services through the regime of unique concession. For further information, the following site is available:
http://www.dof.gob.mx/nota_detalle.php?codigo=5301941&fecha=11/06/2013

[100] The Federal Institute of Telecommunications shall identify dominant enterprises (with more than 50% of the market) and issue the corresponding regulatory measures, which may be asymmetrical regulations, an order to share infrastructure and to interconnect with the networks of other companies, among others.

[101] Article 1 prohibits all forms of discrimination motivated by ethnic or national origin, gender, age, disability, social condition, health conditions, religion, opinions, preferences, marriage status or any other reason that harms human dignity and has the purpose of undermining the rights and freedoms of any person. Additionally, through the human rights constitutional reform of 2011, the prohibition of discrimination based on sexual preference was also enshrined in this article.

[102] Aguascalientes, Baja California Sur, Campeche, Chiapas, Chihuahua, Coahuila, Colima, Distrito Federal (Federal District), Durango, Estado de México, Guerrero, Hidalgo, Michoacán, Nayarit, Querétaro, San Luis Potosí, Tamaulipas, Yucatán, and Zacatecas.

[103] Aguascalientes, Baja California, Baja California Sur, Campeche, Chiapas, Chihuahua, Coahuila, Colima, Distrito Federal (Federal District), Durango, Estado de México, Guerrero, Hidalgo, Michoacán, Nayarit, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Tamaulipas, Yucatán, and Zacatecas.

[104] This Poll can be found in: http://www.conapred.org.mx/userfiles/files/Enadis-2010-RG-Accss-002.pdf

[105] From 2009 to mid-2013, 115,342 Visiting Migrant Worker Cards and 375,023 Regional Visitor Cards had been issued for nationals of Guatemala and Belize.

[106] For nationals of Guatemala or Belize.

[107] The 2012 Winter Operation helped more than 400,000 Mexicans through observation stands and attention centers.

[108] 21 Beta Groups are currently in operation, and they are comprised of 166 public servants from all

three levels of government (126 federal level, 10 state level y 30 municipal level) who work mainly in 9 states: Baja California, Sonora, Chihuahua, Coahuila, Tamaulipas, Chiapas, Tabasco, Veracruz and Oaxaca.

[109] During this period 20,184 migrants were rescued; 966,525 migrants received social assistance; 1,146 migrants received legal assistance; 1,092,539 migrants were provided orientation; and 596,221 repatriated migrants were helped.

[110] The National Institute for Migration currently has 493 Child Protection Officers in 32 Federal Delegations.

[111] Shelter, clothes, food, rest, and – in some cases – medical, psychological, and legal assistance.

[112] The Agreement was celebrated between SEGOB, the National Institute for Migration, the SSP, and PGR.

[113] A regulatory framework for this Law was published in February 2012.

[114] http://www.un.org/spanish/News/story.asp?NewsID=20162#.Ue3iy42G2So

[115] Further information can be found in the site: http://www.acnur.org/t3/noticias/noticia/gobierno-de-mexico-y-acnur-presentan-informe-sobre-perfiles-e-integracion-de-refugiados/

[116] According to the 2010 Population and Housing Census. From this number, 6.9 million people speak an indigenous language and 11.1 million live in a household which is considered indigenous.

[117] The working plan is divided into three phases: the first of these consisting in the creation of guidelines for the consultation of indigenous peoples and communities regarding the environment, for the attainment of free, prior and informed consent, and for the elaboration of terms of mutual agreement with indigenous communities. The plan is currently in its second phase of analysis (by personnel of the Ministry for the Environment at a national level, as well as by representatives of indigenous peoples), in order to achieve a final approved version. Once this phase is complete, new *ad hoc* consulting protocols will be developed for those administrative units and decentralized organs whose decisions may affect land, territory, natural resources, cultural, intellectual, religious or spiritual property of indigenous peoples and communities.

[118] The State's priorities in this area are: ensuring that indigenous peoples and communities fully exercise the right to food, health, education and basic infrastructure; to guarantee their access to justice and due process, while taking into account indigenous customs, in the framework of a judicial system that is coherent with the multicultural and linguistically diverse nature of Mexico; to promote the incorporation of specific rights of indigenous women and children to federal and local legislation; to strengthen the mechanisms for the consultation and the participation of indigenous peoples and communities in the planning and management of their own social development, ensuring the respect for their rights and way of life; to attain the full recognition of the political and electoral rights of indigenous peoples, among other actions.

[119] As a result of this Forum, the "Agenda for the inclusion and social wellbeing of afro-descendant and afro-Mexican people in all areas of public life" was published. This Agenda establishes the declaration of a national afro-Mexican day in order to contribute to their visibility and recognition in public policy-making throughout the country; that the mandate of the National Commission for the Development of Indigenous Peoples will be extended, or that a special instance will be created to dedicate itself to the development of afro-Mexican and afro-descendant peoples, in consultation with them; and that a series of initiatives will be implemented in order to promote their cultural heritage and history.

[120] The proposals that the *Public Action Guide* outlines to fight discrimination and promote the inclusion and rights of the afro-descendant population are divided into eight main courses of action: i) public restitution of the afro-descendant identity; ii) social recognition and sensitivity to the contributions made by the afro-descendant population to the conformation of the country; iii) research and analysis of the afro-descendant population in Mexico in order to design adequate and anti-discriminatory policies; iv) inclusion of afro-descendant people in the development of the country through a State policy that guarantees non-discrimination and equality of treatment and opportunities; v) training for public servants and people working in the judicial branch; vi) fighting discrimination and racism through media and public spaces; vii) promoting civil participation by the afro-descendant community; and viii) promoting the human rights of the afro-descendant population in the international sphere.

[121] Through the National System for the Equality of Men and Women and the National System to Prevent, Respond, Punish and Eradicate Violence Against Women.

[122] Aguascalientes, Baja California, Campeche, Chiapas, Coahuila, Colima, Distrito Federal (Federal District), Durango, Guanajuato, Guerrero, Hidalgo, Jalisco, Estado de México, Morelos, Nayarit,

Oaxaca, Puebla, Querétaro, Quintana Roo, San Luis Potosí, Sinaloa, Tabasco, Tamaulipas, Tlaxcala, Veracruz, Yucatán and Zacatecas.

[123] Approximately 1,416 million USD.

[124] In 2012 the budget was 16,753 million pesos (approximately 1,265 million USD); in 2011 it was of 14,916 million pesos (approximately 1,126 million USD); in 2010 it was of 10,921 million pesos (approximately 824 million USD); in 2009 it was of 8,982 million pesos (approximately 678 million USD); and in 2008 it was of 7,282 million pesos (approximately 550 million USD).

[125] Pursuant to article 219 of the Federal Code for Electoral Institutions and Procedures, all candidatures for deputies and senators presented by political parties or coalitions must have at least 40% of the main candidates from one gender, procuring the achievement of full parity.

[126] The *Inter-institutional Group for the Strengthening of Shelters* links shelters which are operated by non-governmental organizations to those operated by the government, in order to coordinate their work and to push for the creation of public policies that will benefit the women who use them.

[127] The National Center for Gender Equality and Reproductive and Sexual Health is a decentralized organ of the Health Ministry which, since 2003, has the mission of incorporating gender perspective into health policy and of improving the sexual and reproductive health of the population through various programs, in a framework of social participation and respect for human rights. The Center works through 7 main programs: gender equality in health; prevention and response to violence; breast cancer; cervical-uterine cancer; family planning and birth control; maternal and perinatal health; and sexual and reproductive health for teenagers. The Center collaborates with the United Nations Population Fund in order to increase the availability and quality of birth control methods.

[128] Services include attention to injuries, diseases commonly associated to violence, emergency birth control, HIV/AIDS prevention and treatment, legal evidence, a psychological attention protocol, among others.

[129] Funds earmarked for reproductive health and gender equality increased from 1,141.37 million pesos (approximately 86.21 million USD) in 2012, to 1,245.94 million pesos (approximately 94.1 million USD).

[130] Additionally, the reform establishes that parents, tutors and custodians have an obligation to preserve and respect these rights.

[131] By the end of 2012, 30 State Committees were in full operation.

[132] From 2009 to 2012, the strategy was in operation in 8 states: Baja California, Chihuahua, Nuevo León, Jalisco, Puebla, Distrito Federal (Federal District), Guanajuato, and Estado de México, through the collaboration of state and municipal government systems and non-governmental organizations.

[133] Mexico has also begun a process to join the *Global Alliance Against Child Sexual Abuse Online*, which is focused in uniting world-wide decision-making actors to identify and better assist the victims of this crime and to punish those that commit it.

[134] As a result of these alerts, 49 children and teenagers were found within the first 72 hours after they went missing.

[135] The following institutions participated in the agreement: the SSP, SEDENA, Secretariat of the Navy, PGR, PROVICTIMA, the SCJN and CNDH, coordinated by SNDIF.

[136] In November 2012, the regulatory framework for the Law was published, and it established the obligations of federal offices to promote, protect and ensure the full respect of the rights of persons with disabilities.

[137] A public, decentralized organ with legal personality and its own assets, with technical and managerial autonomy.

[138] According to the 2010 Population and Housing Census.

[139] The National Institute for Older Persons promotes their rights, particularly in order to ensure equality and non-discrimination due to age. The Institute published the “Gerontological Attention Models” in 2012, which establish the creation of specialized attention mechanisms in order to guarantee the basic rights and wellbeing of older persons. That same year, the *Official Mexican Norm NOM-031-SSA3-2012* was published, which outlines the necessary requirements for the operation of any establishment that provides social assistance to older persons at risk or especially vulnerable.

[140] Mexico supported the establishment of an ombudsperson to promote fair and transparent procedures in the framework of the sanctions regimes against terrorism. Mexico also presided over the Working Group on Children and Armed Conflict, and strengthened its work by adopting resolution 1882 (2009). Moreover, Mexico promoted the integration of a gender perspective, prevention of sexual violence, and an active participation of women in mediation and peace consolidation processes.

[141] These measures include the publication of judgments, public acts of acknowledgment of State

responsibility, payment of compensation to most victims, and several legal reforms and public policies intended to solve the problems evidenced by the judgments, all of which are in the process of being implemented. As regards *Caso Castañeda Gutman vs. México*, the three operative paragraphs on reparations have been complied with. As regards *Caso González Banda y Otras (Campo Algodonero) vs. México*, 8 out of 14 operative paragraphs on reparations have been complied with; the remaining 6 paragraphs are in process of implementation, in so far as a Medical, Psychological and Psychiatric Attention route has been established for the claimants, the National Committee for the Prevention and Eradication of Violence against Women and the government of Chihuaha have signed a collaboration agreement, the administrative investigations have begun, and the databases on missing women are being updated, among other measures. As regards *Caso Radilla Pacheco vs. México* 4 out of 10 operative paragraphs on reparations have been complied with; the remaining 6 are in process of completion, through investigations on the facts and the responsible parties, and the continued search for Mr. Rosendo Radilla or his remains, and through reform initiatives for the Code of Military Justice and the Criminal Code which are currently under consideration by Congress. As regards *Fernández Ortega vs. México* and *Rosendo Cantú vs. México*, 5 out of 16 operative paragraphs on reparations have been complied with; the 11 remaining paragraphs are in the process of implementation, insofar as investigations concerning the facts that took place continue, medical and psychological attention is being provided to the victims, the Code of Military Justice is in the process of being reformed, and different training, education, support and aid programs are carried out. As regards *Cabrera García y Montiel Flores vs. México*, 3 out of 7 operative paragraphs on reparations have been complied with; the remaining 4 are being addressed, as the facts that occurred are still under investigation, the Code of Military Justice is in process of being reformed, the military and naval forces are being trained on the correct use of public force and the Administrative Registry of Detentions is being strengthened.